

أين تكمن علة السوق

200,000,000 دولار لـ «البترولية» تعكس نظرة البنوك الإيجابية

العام في أحد أبرز محطات التراجع نحو 110 نقطة نزولاً، ثم أغلق في الختام عند 39.19%، ما يعني أن السوق قلص الخسائر بنحو 71 نقطة تقريباً، ما يمكن معه الإشارة إلى جملة ملاحظات ونقاط تمثل جزءاً أساسياً من «علة» السوق وأسباب الضغط المبالغ فيه في بعض الفترات، ومن أبرزها ما يلي:

للقاعدة الدارجة «ما تدري شيصير»، وهذه الحسابات غير المالية وغير الاقتصادية تأكل الكثير من الأرقام في طريقها. لكن بنظرة على مسار جلسة ختام الأسبوع أمس، والتي جاءت امتداداً لموجة النزول والتراجع، تلاحظ أن السوق صحح اتجاهه ضمناً، وقلص من الخسائر الافتتاحية مع نهاية الإغلاق بنسبة 64.545%، حيث هبط المؤشر

الأسواق المالية تتقاطع وتتشابك مع الكثير من المؤثرات، وتتحكم فيها في محطات عديدة عوامل نفسية، وقد تكون أثارها أبلغ من الأرقام التي يفترض أنها الأساس في اتخاذ القرار، مع العلم أن أسواق الأسهم تتسم بحساسية مفرطة يكاد يؤثر فيها ما يقع في الشرق والغرب، سواء بعيد أو قريب، ولا مفر من ردة الفعل ثم الارتداد بعد أن يهدأ «الغبار»، وفقاً



مجدداً وتأكيداً على حركة السوق، هناك تحركات انتقائية ذكية وشراء مؤسسي مستمر ولم يتوقف، ولولا تلك التحركات لتضاعف انزلاق السوق بخسائر أكبر من الحالية، فيما يأتي قرار أحد البنوك المحلية أمس بتجديد تسهيلات بقيمة 200 مليون دولار لصالح شركة واحدة تأكيداً على نظرة البنوك الإيجابية والمتفائلة التي أشارت إليها «الاقتصادية» أمس.

1.132 مليار خسارة البورصة في أسبوع

حالة مد وجذر للسيولة وجولات محدودة تعكس رغبة في الاستثمار والمضاربات



جزء من المبالغ في ردة الفعل على أحداث متوقعة، ترجمتها مؤشرات البورصة بخسائر سوقية جسيمة في أسبوع، حيث بلغت خسارة القيمة السوقية 1.132 مليار دينار كويتي خلال 5 جلسات عمل، بمتوسط 226.4 مليون كل جلسة.

حجم الضغوط وكثافة العروض والتدافع الجماعي دفع أطراف لديها قناعة بكثير من الفرص أن تنتظر القاع ووقوف النزيف، خصوصاً وأن أي بناء لمركز استثماري ستعقبه خسارة في اليوم التالي، في ظل هذا الكم الهائل من العروض والتدافع نحو البيع وعلى أي مستوى وفق الطلب.

هل إشارة تصحيح المسار وتقليص الخسائر في جلسة ختام الأسبوع مؤشر إيجابي يمكن التفاوض معه والبناء عليه؟ خصوصاً مع ما ذكره الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الشيخ نواف السعود الصباح بعودة مستويات إنتاج النفط الكويتي إلى أكثر من 2 مليون برميل، وهي أرقام ومعطيات مطمئنة على المستوى العام بأن ما تم الوصول إليه يعكس قدرة وكفاءة القطاع على استعادة قدرته وكفاءته الإنتاجية والتصديرية وتلبية الالتزامات الدولية.

أيضاً لا يمكن إغفال الرسائل العالمية تجاه الاقتصاد الكويتي، سواء من بيوت التصنيف العالمية التي تؤكد على ملاءة وقوة جدارة الدولة الائتمانية، إضافة إلى الإقبال الكبير على السندات التي طرحتها الكويت في ظل ظروف جيوسياسية، من دون أي تغير للنظرة أو ضعف في الإقبال، بل على العكس كانت التغطية أكبر من المطروح.

حالة المد والجذر للسيولة في البورصة تعكس الرغبة في الاستثمار في السوق، وكذلك المضاربات، لكن وتيرة التراجعات التي شهدتها بعض الأسهم ذات الشعبية على مستوى الأفراد كانت حادة، مما دفع بعض المجاميع لرفع يدها بسبب حجم المعروض وكثرة الراغبين في التخارج.

لكن هل وصل السوق إلى القاع فعلياً، بعد أن أكلت الخسائر مكاسب عامين تقريباً؟ هذا سؤال المليون الذي يبحث عنه الجميع وسط أجواء ضبابية على المستوى الجيوسياسي، لكن على صعيد الوضع الاقتصادي تدور عجلة المناقصات كما هي بذات الوتيرة الإيجابية، وكذلك التسهيلات المصرفية على أعلى مستوى من التعاون بمبالغ قياسية واستثنائية ربما غير مسبوقة، ولآجال طويلة بعضها يمتد حتى 2031.

لكن من أبرز مكاسب السوق رغم سيطرة اللون الأحمر هو تباين التوجهات والرؤى، ومحافظلة شرائح كبيرة من الأسهم على تحقيق مكاسب بشكل متبادل، وذلك في إطار مضاربي نشط نسبياً، لا سيما وأن الأسعار تراجعت إلى مستويات تنخفض معها المخاطر بنسبة كبيرة، وبعضها عاد إلى ما قبل عامين تقريباً وكسر حاجز 100 فلساً نزولاً.

لكن بلغة أسواق المال، القادم سيكون أفضل في مرحلة ما بعد طي ملف الأجواء الجيوسياسية التي تكاد تكون الأكثر سلبية على السوق ونفسيات المتعاملين. فمع دوران ملف التمويل العقاري سيكون هناك موجة نشاط أخرى وجديدة من التفاوض والنشاط الذي سيطال قطاعات مختلفة ومتنوعة وسيجرك أسهم. أيضاً إعادة قراءة الفرص وتقييم الشركات وكفاءة مجالس الإدارات في ضوء النتائج التي يتم إعلانها تحت ضغوط المرحلة الحالية.

أمس خسرت جلسة ختام الأسبوع 238.6 مليون دينار كويتي، وتراجعت القيمة السوقية إلى مستوى 50.425 مليار دينار كويتي، وتراجعت بنسبة 2.195% خلال الأسبوع الحالي من مستوى 51.577 مليار دينار قيمة إغلاق الخميس 15 أكتوبر.

عادت قيمة التداول للتحسن النسبي بزيادة 0.9%، حيث بلغت 59.629 مليون دينار، وارتفعت كمية الأسهم المشمولة بالتداول 9.5% وارتفعت الصفقات 6.8%.

ارتفعت أسعار أسهم 47 شركة، وتراجعت 73 أخرى، فيما شمل التداول أسهم 134 شركة مدرجة.

انخفض مؤشر السوق «الأول» و«العام» بـ 0.48% و 0.47%، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي 0.41%، ونزل «الرئيسي 50» بـ 0.15%، عن مستوى الأربعاء.

وأثر على الجلسة تراجع 8 قطاعات على رأسها قطاع الرعاية الصحية بـ 3.36%، بينما ارتفع 5 قطاعات في مقدمتها الطاقة بـ 1.20%.

شهدت التعاملات تراجع سعر 72 سهماً في مقدمتها «التقدم» بـ 8.69%، بينما ارتفع سعر 47 سهماً في صدارتها «مدار» بواقع 8.52%، واستقر سعر 14 سهماً.

وتقدم سهم «وطنية» نشاط الكميات بحجم بلغ 20.17 مليون

مجاميع «رفعت يدها» انتظارا للقاع وجفاف عروض البيع الكبرى

سهم، وتصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 14.77 مليون دينار.

أداء الأسبوع

امتدت موجة التراجع في بورصة الكويت للأسبوع الخامس على التوالي بما دفع القيمة السوقية للأسهم دون مستوى 50 مليار دينار، وسط استمرار الضغوط البيعية، في وقت تتقرب فيه الأوساط الاستثمارية تطورات المشهد الجيوسياسي وانعكاساته على معنويات المتعاملين، وتتابع نتائج الشركات المدرجة للربع الثالث من عام 2026.

أداء المؤشرات والأسهم

وخيم اللون الأحمر على التعاملات الأسبوعية للمؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت وذلك للأسبوع الخامس على التوالي، بالتزامن مع تراجع القيمة السوقية للأسهم دون مستوى 50 مليار دينار، وتسجيل انخفاض جماعي لقطاعات السوق البالغ عددها 13 قطاعاً.

انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 1.89% ليغلق التعاملات الأسبوعية بالنقطة 8723.6، خاسراً 168.37 نقطة، كما تراجع مؤشر السوق العام بنحو 185.12 نقطة أو 2.18% مُنْهياً

بعض التراجعات أكلت أرباح عامين وأعادت أسهم دون القيمة الإسمية

التعاملات بمستوى 8290.81 نقطة، وذلك عن مستواه في ختام الأسبوع الماضي المنتهي بـ 15 أكتوبر 2026.

وفي السياق ذاته، فقد تراجع مؤشر السوق الرئيسي في الأسبوع الحالي بواقع 3.60% ليفقد 309.04 نقطة ويصل في ختام التعاملات عند 8278.92 نقطة، وأنهى مؤشر السوق الرئيسي 50 تعاملات الأسبوع بالنقطة 9086.19، بهبوط 4.92% أو 470.56 نقطة..

وبشأن التداولات الأسبوعية لبورصة الكويت، فقد تباينت إذ انخفضت السيولة بنسبة 16.85% عند 288.36 مليون دينار، وتراجعت الكميات 18.18% إلى 1.08 مليار سهم، بينما ارتفع عدد الصفقات المنفذ 1.36% إلى 104.08 ألف صفقة.

واستناداً إلى بيانات السوق، فقد تصدر قطاع الخدمات المالية النشاط من حيث الكميات بحصة تبلغ 40.35% أو 434.78 مليون سهم، مع اقتناصه 27.86% من الصفقات بما يقارب 29 ألف صفقة، فيما تصدر قطاع البنوك النشاط من حيث السيولة بنسبة 38.16% تقدر بـ 110.03 مليون دينار.

إفصاحات البورصة

«الخليج للتأمين» تصدر إشعارا لاسترداد سندات بقيمة 60 مليون دينار

وأحكام السندات. وكانت الشركة قد أعلنت بتاريخ 1 أكتوبر 2026 حصولها على موافقة وحدة تنظيم التأمين لإصدار سندات دين دائمة جديدة مصنفة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال بقيمة لا تتجاوز 100 مليون دينار كويتي، بالتزامن مع استرداد السندات القائمة. وذكرت أنها عيّنت شركة كامكو للاستثمار مديراً وحيداً للإصدار ومستشاراً لهيكلية عملية الطرح، مشيرة إلى أنها ستستكمل إجراءات الحصول على الموافقات اللازمة من هيئة أسواق المال، مع الإفصاح تباعاً عن أي تطورات جوهرية تتعلق بعملية الإصدار الجديد واسترداد السندات القائمة.

أعلنت مجموعة الخليج للتأمين إصدار إشعار استرداد حملة سندات الدين الدائمة المساندة المصنفة ضمن الشريحة الثانية لرأس المال، والبالغة قيمتها 60 مليون دينار كويتي؛ وذلك لاسترداد كامل السندات في تاريخ الاستدعاء الأول الموافق 10 نوفمبر 2026. وأوضحت الشركة، في بيان لبورصة الكويت الخميس، أن الاسترداد سيتم بالقيمة الاسمية مضافاً إليها الفوائد المستحقة وغير المدفوعة حتى تاريخ الاسترداد؛ وذلك وفقاً للشروط والأحكام الواردة في نشرة الاكتتاب الصادرة بتاريخ 10 نوفمبر 2021. وأضافت أن إشعار الاسترداد سيتم نشره في إحدى الصحف المحلية، إلى جانب إخطار حاملي السندات من خلال الشركة الكويتية للمقاصة؛ وفقاً لشروط

«بترولية» تجدد تسهيلات ائتمانية بقيمة 200 مليون دولار

أعلنت شركة المجموعة البترولية المستقلة توقيع اتفاقية لتجديد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية بقيمة إجمالية تبلغ 200 مليون دولار أمريكي وأوضحت الشركة؛ وفق بيان لبورصة الكويت الخميس، أن التسهيلات الائتمانية المجددة ستستخدم لدعم وتمويل أنشطة الشركة النفطية المستمرة. وأكدت الشركة أن هذه المعلومة الجوهرية لا يترتب عليها أثر مالي جوهرى مباشر على المركز المالي للشركة في الوقت الحالي.

تيفوني يخفض حصته في «كفيك للاستثمار» إلى 7.63%

خفض علي محمود تيفوني حصته غير المباشرة في شركة كفيك للاستثمار من 8.213% إلى 7.628%؛ وفق إفصاح من الشركة بشأن التغيير في مصلحة شخص مستفيد؛ لبورصة الكويت. وأوضح الإفصاح أن عدد الأسهم التي يمتلكها «تيفوني» بصورة غير مباشرة انخفض من 24.55 مليون سهم إلى 22.8 مليون سهم، بتراجع قدره 1.75 مليون سهم. وأشار الإفصاح إلى أن تاريخ تحقق التغيير في الملكية هو 13 أكتوبر 2026، فيما كانت المصلحة السابقة قد تحققت في 22 يوليو 2026، وتدار محافظ التداول المرتبطة بالملكية من خلال شركة «كامكو للاستثمار».

بنك جي إف إتش يتخارج من «سيبر باور إنفستمنتس»

أعلن بنك جي إف إتش إتمام التخارج من استثماره في سيبر باور إنفستمنتس، مع توزيعات نقدية صافية تراكمية للمستثمرين تقارب 173.5 مليون دولار. وأوضح البنك، في إفصاح لبورصة البحرين، أن حصة استثماره المشترك تمثل 15.05%. وتوقع بنك جي إف إتش أن ينعكس التخارج بشكل إيجابي على البيانات المالية للمجموعة ويزيد عوائدها. وأشار إلى أن الهيكل الاستثماري المدمج حقق ثلاثة أضعاف رأس المال المستثمر خلال فترة احتفاظ قصيرة، وجمع بين استثمار مشترك في الاستثمارات الخاصة بشركة سيبر باور سيرفيسز ومحفظة من الأصول السائلة المعززة للعائد. وأضاف أنه نفذ استثماره المشترك في سيبر باور سيرفيسز إلى جانب شرودرز كابيتال، فيما قادت جرينبيلت كابيتال بارتنز الاستثمار الهادف إلى توسيع منصة خدمات البنية التحتية الكهربائية الحيوية العاملة في الولايات المتحدة.



أرباح «أريد» تنخفض 29% عن 9 أشهر

عقب نتيجة الجلسة النهائية أمام المحكمة العليا في الجزائر يونيو 2026، بشأن مطالبة مقدمة من البنك المركزي الجزائري ضد شركة الوطنية للاتصالات الجزائرية التابعة لـ«أريد»، وأشارت الشركة أنه عند استبعاد أثر ذلك المخصص في عام 2026، واستبعاد أثر الديون المشكوك في تحصيلها لمدة واحدة المسجل خلال الفترة المقارنة، يبلغ صافي الربح المعدل العائد للشركة 72 مليون دينار؛ مما يعكس أداءً مستقرًا مقارنةً بالفترة ذاتها من العام السابق. وكشفت الأرقام ارتفاع إجمالي أصول الشركة بختام التسعة أشهر الأولى من 2026 بنحو 5% سنوياً عند 1.48 مليار دينار، ونمو إجمالي إيراداتها التشغيلية بواقع 6% عند 608.42 مليون دينار في التسعة أشهر الأولى من العام، و2% خلال الربع الثالث من 2026 إلى 210.89 مليون دينار.

انخفضت أرباح شركة الوطنية للاتصالات المتنقلة «أريد» خلال الربع الثالث من عام 2026 بنسبة 10% سنوياً؛ بما ضغط على نتائج التسعة أشهر التي تراجعت بدورها؛ بسبب تكوين مخصص لمرة واحدة جراء صدور حكم قضائي. وسجلت «أريد» ربحاً في الثلاثة أشهر المنتهية بختام سبتمبر 2026 بلغ 23.59 مليون دينار، مقارنةً بـ26.28 مليون دينار في الربع الثالث من عام 2025؛ وفق إفصاح لبورصة الكويت الخميس. وحققت خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي ربحاً بقيمة 48.39 مليون دينار، بتراجع 29% قياساً بـ67.96 مليون دينار في الفترة المناظرة من العام السابق. و تراجع صافي ربح التسعة أشهر إلى تكوين مخصص لمرة واحدة بقيمة 23.5 مليون دينار؛ وذلك

إفصاحات البورصة

«الخصوصية» مناقصة بقيمة 24.2 مليون دينار

كشفت شركة المجموعة الخصوصية القابضة أنه تم الإعلان بالموقع الإلكتروني الخاص بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية بالموافقة على ترسية مناقصة على شركة إنشاءات الخصوصية للتجارة العامة والمقاولات التابعة والمملوكة بنسبة 100%، بإجمالي يبلغ 24.20 مليون دينار.

وذكرت «الخصوصية» في بيانها لبورصة الكويت الخميس، أن المناقصة تتعلق بإنشاء وإنجاز وصيانة أعمال الخدمات والبنية التحتية والمباني العامة بمركز الضاحية (N1) بمشروع مدينة المطلاع، مبينة أنه لا يوجد أثر مالي في الوقت الحالي.

«منشآت» تحصل على 719 ألف دينار توزيعات خفض رأسمال

أوصى مجلس إدارة إحدى الشركات التي تمتلك فيها شركة منشآت للمشاريع العقارية حصة تبلغ 16.6% (4.2% بصورة مباشرة و12.4% بصورة غير مباشرة) بالموافقة على توزيع 4.3 مليون دينار، كتخفيض لرأس المال، على أن تخضع تلك التوصية لموافقة الجمعية العامة لتلك الشركة والجهات الرقابية المختصة.

وبشأن الأثر المالي لتلك المعلومة، كشفت «منشآت» في بيانها لبورصة الكويت الخميس، أنها ستحصل على نحو 182 ألف دينار، يمثل حصتها المباشرة في الشركة المعنية، فيما تبلغ حصة «منشآت» غير المباشرة من مبلغ التخفيض نحو 537 ألف دينار؛ وذلك من خلال مساهمتها في شركة زميلة تمتلك حصة في الشركة المعنية، إلا أن تحصيل هذا المبلغ يعتمد، كلياً أو جزئياً، على قرار الشركة الزميلة. وأوضحت «منشآت» أنه لا يوجد أثر على بيان الدخل تبعاً لذلك، فقيمة الاستثمار سوف تُخفض بالمبالغ التي سيتم تحصيلها، ويخضع هذا الأثر إلى موافقة الجمعية العامة للشركة المعنية والجهات الرقابية المختصة.

«المشتركة» تؤسس شركة قابضة في الإمارات وتدشن فرع في سوريا

وافق مجلس إدارة شركة المجموعة المشتركة للمقاولات على تأسيس شركة قابضة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وفق الأنظمة والقوانين ذات الصلة، وتكون مملوكة بالكامل بنسبة 100%.

كما وافق مجلس الإدارة؛ بحسب إفصاح لبورصة الكويت الخميس، على فتح فرع لشركة المجموعة المشتركة للمقاولات في الجمهورية العربية السورية.



«المساكن»: نجاح زيادة رأس المال إلى 4 ملايين دينار

استكملت شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري كافة الإجراءات المتعلقة بزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع من 1.10 مليون دينار إلى 4 ملايين دينار، من خلال إصدار أسهم جديدة بعدد 29 مليون سهم.

وأشارت «المساكن» في إفصاحها لبورصة الكويت الخميس، إلى أنه تم إغلاق فترة الاكتتاب في زيادة رأس المال بتاريخ 18 أكتوبر 2026، وتم الاكتتاب في كامل أسهم الإصدار وتخصيصها للمكتتبين، وقد بلغت قيمة الإصدار 2.9 مليون دينار تمثل القيمة الاسمية وبدون علاوة الإصدار.

وذكرت أنه بعد استكمال زيادة رأس المال، زاد عدد أسهم الشركة المصدر والمدفوع بالكامل بمقدار 29 مليون سهم، من 11 مليون سهم إلى 40 مليون سهم؛ بما يمثل زيادة بنسبة 263.64% تقريباً، وبناءً عليه، زاد رأس مال الشركة المدفوع بمبلغ 2.9 مليون دينار من 1.1 مليون دينار لـ 4 ملايين دينار.

إلغاء تسجيل «المركز» كصانع سوق على أسهم «دلقان» بعد شطب الشركة

أعلنت بورصة الكويت موافقتها على إلغاء تسجيل شركة المركز المالي الكويتي كصانع سوق على أسهم شركة دلقان العقارية؛ وذلك اعتباراً من نهاية جلسة التداول يوم الخميس الموافق 3 ديسمبر 2026.

وأوضحت البورصة أن قرار إلغاء التسجيل جاء بناءً على طلب مقدم من شركة المركز المالي الكويتي؛ وذلك تطبيقاً لأحكام المادة (2-50-4) من كتاب قواعد البورصة.

وكانت هيئة أسواق المال قد قررت في 15 أكتوبر 2026 إلغاء إدراج أسهم شركة دلقان العقارية من بورصة الكويت؛ لعدم التزام الشركة باستيفاء المتطلبات الرقابية الواردة في قرار الهيئة رقم (59) لسنة 2026 الصادر بتاريخ 13 مايو 2026.

أرباح «إنجازات» تقفز 92% في الربع الثالث

كشفت القوائم المالية عن قفزة لأرباح شركة إنجازات للتنمية العقارية في الربع الثالث من عام 2026 بنسبة 92% على أساس سنوي؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت الخميس.

بلغت أرباح «إنجازات» في الربع الثالث من العام الحالي 1.49 مليون دينار، مقارنة بمستواها في الفترة ذاتها من عام 2025 البالغ 775.71 ألف دينار.

وسجلت الشركة ربحاً بقيمة 2.65 مليون دينار في التسعة أشهر الأولى من عام 2026، بزيادة 69% عن 1.57 مليون دينار صافي ربح الفترة المماثلة من العام المنصرم.

وعزت «إنجازات» ارتفاع أرباحها في البيان إلى بيع أحد العقارات، علماً بأن إجمالي إيراداتها التشغيلية قد ارتفع 44% سنوياً خلال الربع الثالث من العام إلى 2.40 مليون دينار، ونما 19% في التسعة أشهر الأولى من العام عند 5.14 مليون دينار.

إفصاحات البورصة

«عيادة الميدان»:
وليد السميّط رئيساً
لمجلس الإدارة

وافق مجلس إدارة شركة عيادة الميدان لخدمات طب الفم والأسنان على تعيين وليد حمد السميّط ممثلاً عن الشركة الكويتية للخدمات الطبية في مجلس الإدارة، وإعادة تشكيل المجلس، وذلك خلال اجتماعه المنعقد الخميس، بحسب بيان لبورصة الكويت. وأوضحته الشركة، أن القرار جاء بناءً على طلب الشركة الكويتية للخدمات الطبية، وبعد الموافقة على توصية لجنة الترشيحات والمكافآت الصادرة في اجتماعها بتاريخ 20 أكتوبر الحالي، على أن يسري التعيين اعتباراً من تاريخ القرار.

وبحسب إعادة التشكيل، تولى وليد حمد السميّط رئاسة مجلس الإدارة ممثلاً عن الشركة الكويتية للخدمات الطبية، فيما أصبح أشرف الحاج محمود نائباً لرئيس مجلس الإدارة ممثلاً عن شركة التفوق المتحدة القابضة.

وضم المجلس في عضويته هاني محمد القلاف ممثلاً عن شركة «مجموعة أي سي الطبية، وبهاء صلاح ظاهر ممثلاً عن الشركة المتحدة للأدوية، إضافة إلى جعفر علي رجب حسن عضواً مستقلاً.

«كامكو إنفست»
تستدعي ريم الهاجري
لمجلس الإدارة

وافق مجلس إدارة شركة كامكو للاستثمار «كامكو إنفست»، على استقالة عضو المجلس سامر محمد عبوشي، واستدعى العضو الاحتياطي ريم سعود الهاجري لشغل المقعد واستكمال المدة المتبقية من دورة المجلس الحالية.

وأوضحت الشركة في إفصاح مكمل لبورصة الكويت، أن مجلس الإدارة اتخذ القرار خلال اجتماعه الخميس، باستكمال إجراءات تسجيل العضو الجديد لدى هيئة أسواق المال.

وبعد استدعاء الهاجري واستكمال تسجيلها لدى الهيئة، يتكون مجلس إدارة الشركة من طلال علي عبد الله الجابر الصباح رئيساً، وعبد الله ناصر صباح الأحمد الصباح نائباً للرئيس، وأدانا ناصر صباح الأحمد الصباح عضواً، وهيا أيمن بودي عضواً مستقلاً، وريم سعود الهاجري عضواً مستقلاً.

وكانت «كامكو إنفست» قد أفصحت في وقت سابق عن تقديم عبوشي باستقالته لأسباب شخصية، اعتباراً من 22 أكتوبر 2026.



«MSCI» ترفع تصنيف الاستدامة لبنك الكويت الوطني

كما ارتفعت القروض المستدامة على مستوى المجموعة إلى 3.06 مليار دولار خلال عام 2025، مقابل 2.48 مليار دولار في عام 2024، بنمو نسبته 23%.

وفي الجانب البيئي، سجل البنك انخفاضاً في انبعاثاته التشغيلية بنسبة 37.3% مقارنة بخط الأساس لعام 2021، فيما تجاوز إجمالي ساعات التدريب لموظفيه في الكويت 83 ألف ساعة خلال عام 2025.

ارتفع صافي أرباح بنك الكويت الوطني بنسبة 3.1% خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2026، إلى 481.66 مليون دينار، مقابل 467.36 مليون دينار في الفترة نفسها من العام الماضي، بحسب آخر بيانات مالية منشورة عن البنك.

والبيئية والاجتماعية، ورفع مستويات الإفصاح، بما يدعم خلق قيمة طويلة الأجل للعملاء والمجتمع والاقتصاد.

ويأتي رفع التصنيف في ظل مواصلة البنك دمج معايير الاستدامة في أنشطته التمويلية والاستثمارية وإدارة المخاطر، بما يشمل التمويل المستدام والأخضر، وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والمناخية، وحماية بيانات العملاء وأمن المعلومات، وتعزيز الشفافية والحوكمة المؤسسية.

وبحسب البيان، بلغت قيمة الأصول والتمويلات المستدامة لدى البنك نحو 5.92 مليار دولار، ضمن مستهدف الوصول إلى 10 مليارات دولار بحلول عام 2030.

رفعت مؤسسة “MSCI” تصنيف بنك الكويت الوطني في مجال البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة (ESG) من A إلى AA، ليصبح أول بنك كويتي يحصل على هذا التصنيف.

وأوضح البنك أن التصنيف الجديد ينقله من فئة “Average” إلى فئة “Leader”، مشيراً إلى أنه واحد من 6 بنوك فقط في دول مجلس التعاون الخليجي الحاصلة على تصنيف AA.

وقال أمير حنا، رئيس التواصل للمجموعة، إن رفع التصنيف إلى AA يمثل اعترافاً دولياً بالتقدم الذي أحرزه البنك في تطوير ممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والتمويل المسؤول وتعزيز الشفافية.

وأضاف أن البنك سيواصل تطوير مبادرات التمويل المستدام وتعزيز إدارة المخاطر المناخية

بورصات خليجية

«تاسي» يتراجع 2.32% وسط أداء سلبي لجميع القطاعات



كما نقلت «نيويورك تايمز» عن مصادر أن واشنطن وتل أبيب أعدتا خططا لضرب إيران عقب انتخابات التجديد النصفي الأميركية في نوفمبر، ما زاد القلق من اتساع المواجهة الإقليمية.

يرى منصور أن التقييمات الحالية قد تجذب المستثمرين على المدى الطويل، لكن تحسن السوق يحتاج إلى تهدئة جيوسياسية ووضوح أكبر بشأن نتائج الشركات.

ارتفاع التداولات لا يوقف الخسائر

بلغت قيمة التداولات خلال الأسبوع نحو 18.8 مليار ريال، مقابل 17 مليار ريال في الأسبوع السابق، بزيادة تقارب 10.7%. وسجلت جلسة الخميس تداولات بنحو 4.9 مليار ريال. وجاء ارتفاع التداولات مصحوباً بتفاقم الخسائر. أشارت المحللة المالية ماري سالم إلى أن زيادة السيولة ترافقت مع غلبة الضغوط البيعية، بما يعكس استمرار حذر المستثمرين رغم موسم إعلان الأرباح.

وأضافت أن نتائج البنوك لم تمنح السوق دفعة للصعود، في ظل ارتفاع المخصصات وتقلب المعنويات بفعل التطورات السياسية، ما يجعل تقييم الأداء التشغيلي وتطور النتائج بين ربع وآخر أكثر أهمية للمستثمرين.

نمو أرباح البنوك لا يبيد الحذر

اكتملت إعلانات نتائج البنوك السعودية العشرة المدرجة للربع الثالث، مع نمو أرباحها المجمعة 4.8% على أساس سنوي إلى 24.7 مليار ريال، وسط تباين الأداء وارتفاع مخصصات خسائر الائتمان.

وتجاوزت أرباح «مصرف الراجحي» و«بنك الرياض» و«السعودي الأول» توقعات المحللين، بينما جاءت نتائج «الإنماء» دون التوقعيات، وسجل «الأهلي السعودي أول انخفاض سنوي في أرباحه الفصلية منذ نحو خمس سنوات. رأى المحلل المالي إكرامي عبدالله أن نمو أرباح القطاع يتسق إجمالاً مع التوقعات لكنه أبداً قليلاً منه في الربع الثاني، وهو ما عزاه إلى زيادة المخصصات الاحترازية، مع استمرار نمو الدخل الرئيسي للبنوك. وأشار إلى أن صافي دخل العملات الخاصة ارتفع بنحو 11%، مقابل زيادة المخصصات بأكثر من 50% خلال الربع الثالث.

من جانبه، يرى الرشيد أن أسهم البنوك تتداول عند مستويات سعرية جيدة، مع استمرار نمو الأرباح وتسجيل «الراجحي» أرباحاً قياسية. وتوقع تحسن أسعارها بنهاية العام أو خلال أفاق يصل إلى ستة أشهر، مع بقاء التقلبات قصيرة الأجل مرتبطة بالأوضاع العامة في الأسواق والتطورات الإقليمية.

وشملت الضغوط جميع قطاعات السوق تتصدرها القطاعات الرئيسية؛ إذ تراجع قطاع البنوك 4.2% خلال الأسبوع، وانخفض مؤشر كل من المواد الأساسية والمرافق بنحو 4.1%، والاتصالات بنحو 3.9%. في المقابل، ارتفع قطاع الطاقة 0.3%، مدعوماً بصعود سهم «أرامكو» 0.5%.

وتراجع سهم «stc» بنسبة 7.5% خلال الأسبوع، و«الأهلي السعودي» 6.7%، فيما خسر «أكوا» 3.4% و«مصرف الراجحي» نحو 2% و«سابك» 1.9%.

ضعف الطلب يقاوم التراجع

عزا المحلل المالي الأول أحمد الرشيد جانباً كبيراً من موجة الهبوط خلال الأسابيع الماضية إلى ارتفاع التقييمات سابقاً، مشيراً إلى أن الفارق بين عوائد الأسهم والسندات اتسع مع التراجعات، لكنه لا يزال ضيقاً ولا يوفر جاذبية كافية للمستثمرين.

في المقابل، اعتبر الرشيد، خلال مقابلة مع سحر الميزاري وعبد الله السبيعي ببرنامج «أسواق الشرق» على «الشرق بلومبرغ»، أن الأسعار تبدو جيدة على المدى الطويل، خصوصاً إذا اقترن تغير السياسة النقدية بنمو أرباح الشركات خلال العام المقبل وما يليه، بينما تظل النتائج المالية والمؤشرات الجديدة حاسمة في تقييم آفاق السوق.

إعادة تسعير للمخاطر

تكشف الخسائر الممتدة عن تحول الضغوط من تصحيح فني إلى إعادة تسعير أوسع للمخاطر، بفعل التوترات الجيوسياسية وتشدد الأوضاع المالية العالمية وتراجع شهية المخاطرة، بحسب المحلل المالي محمد زيدان. ويرى أن المستثمرين أصبحوا يمنحون جودة الأرباح واستدامتها وزناً أكبر عند تقييم الشركات.

ويبرز القطاع المصرفي بوصفه مؤشراً لهذا التحول، مع تصاعد الاهتمام بتكلفة المخاطر وجودة الأصول في ظل زيادة مخصصات خسائر الائتمان، رغم استمرار نمو النشاط لدى عدد من البنوك الكبرى.

وبحسب زيدان، يرتبط تحسن السوق بانحسار المخاطر الجيوسياسية وتراجع العوائد العالمية واستقرار تكلفة الائتمان والأرباح، فيما يُرجح استمرار الانتقائية وتفضيل الشركات ذات التدفقات النقدية القوية والميزانيات المتينة.

معنويات ضعيفة

من جانبه، قال المحلل المالي عاصم منصور إن موجة التراجع تعكس ضعف معنويات المستثمرين أكثر من استنادها إلى أساسيات الشركات، مع دفع اتساع رقعة الصراع المستثمرين إلى إعادة تقييم علاوة المخاطر في السوق السعودية.

تصاعدت المخاوف بعد اعتداءين من جماعة الحوثي يوم الأربعاء؛ أحدهما محاولة لاستهداف معمل في حقل شبيبة التابع لـ«أرامكو»، أحبطت دون تأثر العمليات التشغيلية وأسفرت عن وفاة شخصين وإصابة اثنين، والآخر استهدف مطار الملك فهد الدولي في الدمام، وأسفر عن وفاة شخصين وإصابة ثمانية، وفق السلطات السعودية.

أنهى مؤشر سوق سوق الأسهم السعودية (تاسي) تعاملات جلسة الخميس بتراجع نسبته 2.32%، ليفقد 230.76 نقطة من قيمته، هبط بها إلى مستوى 9,695.86 نقطة.

وشهدت الجلسة سيطرة القوى البيعية على معظم الأسهم المدرجة، حيث انخفضت أسعار 255 شركة مقابل ارتفاع 13 شركة فقط، فيما استقرت 5 شركات دون تغيير، وسط سيولة إجمالية بلغت 4.88 مليار ريال، بتداول 329.19 مليون سهم. وتحرك المؤشر العام خلال الجلسة في نطاق بلغ 247.91 نقطة، حيث سجل أعلى مستوى له عند 9,887.6 نقطة، بينما بلغ أدنى مستوى له 9,639.69 نقطة، وهو ما يعكس الضغط المتواصل منذ الافتتاح الذي بدأ عند 9,886.18 نقطة.

هبوط جماعي للقطاعات

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق جميع القطاعات باللون الأحمر، وتصدر قطاع السلع الرأسمالية بعد هبوطه 5.3% بسيولة بلغت 320.95 مليون ريال، وتراجع قطاع المواد الأساسية 3.68% مسجلاً تداولات بقيمة 833.05 مليون ريال. وكانت قطاعات الطاقة، والصناديق العقارية المتداولة، وإنتاج الأغذية الأقل تراجعاً، بعد أن سجلت خسائر بلغت 0.78% و0.8% و0.81% على التوالي.

أداء الأسهم

وفي قائمة الأسهم الأكثر انخفاضا، تراجع سهمها الصناعات الكهربائية وأبو معطي بالنسبة القصوى (10%)، حيث أغلق الأول عند 10.35 ريال والثاني عند 27 ريال، وانخفض سهم أسمنت أم القرى بنسبة 9.99% ليصل إلى 9.01 ريال.

وفي المقابل، تصدر سهم الاتحاد المكاسب بنسبة 10% ليصل إلى 6.16 ريال، تلاه سهم جازادكو بارتفاع بلغ 9.42% ليغلق عند 6.97 ريال، وارتفع سهم العربية بنسبة 2.76%، وسهم يو سي أي سي بنسبة 1.99%، وشهد سهم كيان السعودية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.62% ليغلق عند 4.87 ريال.

النكث نشاطا

وتصدر سهم الراجحي قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة بنحو 562 مليون ريال، مسجلاً تراجعاً نسبته 0.66% ليغلق عند 59.8 ريال، تلاه سهم البنك الأهلي بسيولة بلغت 308.96 مليون ريال مع انخفاض بنسبة 5.10%، وحل سهم أرامكو السعودية ثالثاً من حيث السيولة بـ 185.6 مليون ريال متراجعا بنسبة 0.70%.

ومن حيث الحجم، جاء سهم الكثيري في المرتبة الأولى بتداول 23.54 مليون سهم، متراجعاً بنسبة 1.87%، وذلك تزامناً مع إعلان الشركة عن تطورات جوهرية في ملف طلب تخفيض رأس مالها المقدم لهيئة السوق المالية.

وشهدت الجلسة مجموعة من الإفصاحات والنتائج المالية، حيث أعلن البنك السعودي للاستثمار عن نتائجها المالية الأولية لفترة التسعة أشهر المنتهية في سبتمبر 2026، وأغلق سهمه متراجعا ضمن سياق السوق العام، كما أعلنت شركة مصنع مجموعم للأبوية عن نتائجها المالية لنفس الفترة.

وأعلنت شركة عزم السعودية عن ترسية مشروع مع المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، فيما أعلنت شركة دار المعدات الطبية عن حصول إحدى شركاتها التابعة على وكالة حصرية لتوزيع دواء أمريكي في المملكة.

الأرقام القياسية

وعلى مستوى الأرقام القياسية، سجلت عدة أسهم قيعاناً تاريخية جديدة خلال الجلسة، وهي مجموعة تداول التي أغلقت عند 105.9 ريال بنسبة تراجع 2.67%-، وأملاك عند 7.78 ريال، وسهل عند 11.35 ريال، وتكوين عند 3.6 ريال، ونسيج عند 9.8 ريال.

كما وصلت أسهم البنك الجزيرة، ومصرف البلاد، والبنك الأهلي، ومبكو، وبي سي أي إلى أدنى مستوياتها خلال 52 أسبوعاً.

خسائر الأسبوع تفوق 4%

وسجلت سوق الأسهم السعودية ثامن خسارة أسبوعية على التوالي، في أطول سلسلة من نوعها منذ ديسمبر 1994، بعدما أخفقت نتائج البنوك الإيجابية وارتفاع أسعار النفط في تعزيز شهية المستثمرين للمخاطرة، وسط تصاعد التوترات الجيوسياسية.

أنهى المؤشر الرئيسي «تاسي» الأسبوع منخفضاً 4.1%، وهي أكبر خسارة أسبوعية منذ مايو 2024، ليغلق عند 9695 نقطة. وعمّقت جلسة الخميس خسائر السوق، بعدما تراجع المؤشر 2.3%، فاقداً نحو 231 نقطة، لترتفع خسائره منذ بداية العام إلى نحو 7.7%.

بورصات خليجية

بورصة قطر تنخفض بنسبة 0.37%

أداء القطاعات

وعلى مستوى القطاعات، سيطر الأداء السلبي على مؤشرات بورصة قطر خلال الأسبوع، مع تراجع ستة قطاعات مقابل ارتفاع قطاع وحيد. وتصدر قطاع العقارات قائمة الخاسرين بعد انخفاضه بنسبة 4.17% ليغلق عند 1210.12 نقطة، كما تراجع قطاع النقل بنسبة 3.91% إلى 4571.16 نقطة. وانخفض قطاع التأمين بنسبة 2.02% مسجلاً 2591.91 نقطة، فيما هبط قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 2.01% ليصل إلى 4449.10 نقطة. كما تراجع قطاع الصناعة بنسبة 1.78% ليغلق عند 3237.01 نقطة، وانخفض قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية بنسبة 0.75% إلى 6963.90 نقطة. وفي المقابل، خالف قطاع الاتصالات الاتجاه العام للسوق مرتفعاً بنسبة 1.91% ليغلق عند 2125.07 نقطة، مسجلاً المكاسب الوحيدة بين قطاعات البورصة خلال الأسبوع. وبذلك، تصدر قطاع العقارات التراجعات الأسبوعية، بينما كان قطاع الاتصالات الراجح وسط ضغوط بيعية شملت غالبية قطاعات السوق. وبلغت قيمة التداول الأسبوعية نحو 1.86 مليار ريال، وزعت على 884.85 مليون سهم، بتنفيذ 155.03 ألف صفقة.

أبرز التحركات على مستوى الأسهم

وعلى صعيد الأسهم، فقد تصدر سهم «الإجارة» انخفاضات الأسهم بـ9.60%، تلاه سهم «قطر و عمان» منخفضاً بنسبة 8.82%، كما انخفض سهم «استثمار القابضة» بـ7.88%، ثم شركة «الدوحة للتأمين» بـ7.63%. وفي المقابل جاءت الارتفاعات بصدارة سهم شركة «التحويلية» بـ7.27%، وتلاه سهم «مخازن» بـ7.02%، كما ارتفع سهم «الاسمنت» بـ2.63%، يليها «الميرة» بـ2.60%.

الأسهم الأكثر نشاطاً

وشهد الأسبوع الحالي نشاطاً ملحوظاً في عدد من الأسهم التي تصدرت قائمة الأكثر استحواذاً على أحجام وقيم التداول، وجاء سهم «بلدنا» في صدارة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث الحجم بتداولات بلغت 109.22 مليون سهم، فيما تصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 234.73 مليون ريال.

بورصة مسقط تتراجع بنسبة 0.81%



4.26%. وكان قطاع الصناعة أقل القطاعات تراجعاً بنسبة 0.38%، مع تراجع سهم المها للسيراميك القيادي بنسبة 9.52%، وتراجع سهم الخليجية لإنتاج الفطر القيادي بنسبة 3.3%. وارتفع حجم التداولات بنسبة 9%، إلى 118.16 مليون ورقة مالية، مقابل 108.4 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وارتفعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 7.99%، لتصل إلى 32.32 مليون ريال، مقارنة بنحو 29.93 مليون ريال جلسة الأربعاء. وتصدر سهم بنك صحرار الدولي الأسهم النشطة حجماً بتداول 27.84 مليون سهم، فيم تصدر أوكيو للصناعات الأساسية النشاط قيمة بنحو 5.78 مليون ريال.

اختتمت بورصة قطر تعاملات الخميس على انخفاض، بضغط من تراجع 4 قطاعات من أصل 7 قطاعات مدرجة بالسوق.

انخفض المؤشر العام للبورصة بنسبة 0.37%، ليفقد 32.37 نقطة، ويغلق عند مستوى 8,611.10 نقطة، مقارنة بمستوى إغلاق جلسة أمس. جاء قطاع التأمين على رأس القطاعات المتراجعة، إذ أغلق منخفضاً بنسبة 1.48% يليه قطاع البنوك والمالية بنسبة 0.84%، بينما ارتفعت 3 قطاعات بقيادة قطاع الاتصالات بنسبة 1.08%.

ارتفعت التداولات إلى 409.77 مليون ريال خلال جلسة الخميس، مقابل نحو 338.15 مليون ريال في الجلسة السابقة، كما ارتفعت أحجام التداول إلى 167.976 مليون سهم مقابل 146.415 مليون سهم في الجلسة السابقة.

وخلال الجلسة زاد عدد الصفقات المنفذة إلى 39.42 ألف صفقة، مقابل نحو 26.158 ألف صفقة في جلسة الأربعاء.

وعلى مستوى الأسهم، ارتفعت أسعار 19 سهماً، مقابل تراجع 32 سهماً، فيما استقرت أسعار 4 أسهم دون تغيير.

تصدر سهم «الأسمنت» الأسهم المرتفعة بنحو 3.75%، بينما جاء سهم «ودام» على رأس الأسهم المتراجعة بنسبة 3.25%.

جاء سهم «قطر الوطني» في صدارة الأسهم النشطة من حيث قيمة التداولات إذ شهد عمليات تداول بنحو 62.14 مليون ريال، فيما تصدر سهم «قامكو» من حيث الحجم بنحو 30.21 مليون سهم.

وسجلت بورصة قطر تراجعاً خلال تعاملات الأسبوع الحالي، وانخفضت القيمة السوقية بنحو 9.24 مليار ريال قطري.

وانخفض المؤشر العام للبورصة بنسبة 2.26% بما يعادل 199.07 نقطة، ليغلق تعاملات الأسبوع الحالي عند النقطة 8611.1، عن مستوى الأسبوع المنتهي في 15 أكتوبر 2026.

وعلى صعيد حركة الأسعار، تراجعت أسعار 37 شركة مقابل ارتفاع 14 شركة، واستقرت 3 شركات.

وبلغت القيمة السوقية للأسهم بنهاية تعاملات الأسبوع 526.39 مليار ريال، مقابل 535.63 مليار ريال بختام الأسبوع الماضي، بانخفاض 1.73%.

تراجع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» بنهاية تعاملات الخميس، آخر جلسات الأسبوع، بنسبة 0.81%؛ ليغلق عند مستوى 7,379.41 نقطة، فاقداً 60.51 نقطة عن مستوياته بجلسة الأربعاء. وتأثر المؤشر العام بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وجاء في مقدمتها مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0.91%؛ بضغط سهم صحرار للطاقة القيادي المتراجع بنسبة 6.12%، وتراجع الجزيرة للخدمات القيادي بنسبة 2.8%. وحد من تراجع قطاع الخدمات صدارة سهم الغاز الوطنية للرابحين بنسبة 7.89%. وانخفض مؤشر القطاع المالي بنسبة 0.49%، مع تراجع سهم عمان والإمارات القابضة القيادي بنسبة 8.55%، وتراجع سهم المركز المالي القيادي بنسبة

9.2 مليار درهم خسائر سوقية لبورصة دبي



تراجع مؤشر سوق دبي المالي بختام تعاملات الخميس بنسبة 0.72% ليغلق عند مستوى 5817.76 نقطة فاقداً 42.18 نقطة. وسجل السوق تداولات بلغت قيمتها الإجمالية 688.882 مليون درهم بحجم تداول إجمالي بلغ 255.240 مليون سهم عبر 14.420 صفقة. وشهدت الجلسة تنفيذ صفقة كبيرة مباشرة على سهم اتحاد أنيرجي القابضة بقيمة 50.432 مليون درهم بحجم 19.176 مليون سهم.

وتراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة إلى 952.426 مليار درهم بختام التعاملات، بانخفاض قدره 9.268 مليار درهم، ما يعادل 0.96%، مقابل 961.694 مليار درهم في جلسة الأربعاء. تصدر سهم «أمان» قائمة التراجعات بنسبة 4.98%. وجاء سهم «باركن» في صدارة قائمة الارتفاعات بنسبة 2.06%.

أداء قطاعات السوق

تباين أداء قطاعات السوق، حيث تصدر قطاع الخدمات الاستهلاكية قائمة التراجعات بنسبة 2.315%، فيما تصدر الارتفاعات قطاع الاتصالات بنسبة 1.159% واستقر قطاع المواد الأساسية دون تغيير.

أسهم أبوظبي تفقد 17 مليار درهم من قيمتها السوقية

تراجع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية في ختام تعاملات الخميس، بنسبة 0.707%، ليغلق عند مستوى 9702.15 نقطة، فاقداً 69.05 نقطة.

وبلغ حجم التداول في السوق 337.294 مليون سهم، بقيمة إجمالية بلغت نحو 1.098 مليار درهم من خلال 20,415 صفقة. وتراجعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة إلى 2.536 تريليون درهم بنهاية التعاملات، مقارنة بنحو 2.553 تريليون درهم في ختام جلسة الأربعاء، مسجلة خسائر بلغت 17 مليار درهم، ما يعادل تراجعاً بنسبة 0.67%.

وعلى صعيد أداء الأسهم، تراجعت أسهم 57 شركة بنهاية التعاملات، مقابل ارتفاع أسهم 20 شركة، فيما استقرت أسهم 56 شركة دون تغيير.

تصدر سهم «صناعات أسمنت الفجيرة» قائمة التراجعات بنسبة 5%. وجاء سهم «أسمنت الخليج» في صدارة قائمة الارتفاعات بنسبة 15%.

أداء قطاعات السوق

خيم التراجع على أداء غالبية القطاعات بختام تعاملات، في ظل غلبة الأداء السلبي على حركة الأسهم المتداولة في السوق.



بورصة البحرين تتراجع بنسبة 0.32%

السلام 0.47%، وسهم بيبون بـ0.22%.
بينما ارتفع منفرداً سهم التكافل الدولية بـ4.08%.
وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم بنك السلام بتداول
336.2 ألف سهم بسعر 0.213 دينار للسهم، تلاه سهم
بنك البحرين الوطني بتداول 254.13 ألف سهم بسعر
0.515 دينار للسهم.

120 صفقة.. وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً سهم زين
البحرين بـ1.67%، تلاه سهم بيت التمويل الكويتي بـ
1.64%، وسهم عقارات السيف 1.45%، وسهم بنك جي
إف إتش 1.09%.
كما تراجع سهم ألمنيوم البحرين بـ0.65%، وسهم
ايه بي إم تيرمينالز البحرين 0.61%، وسهم بنك

أنهت بورصة البحرين تعاملات، الخميس، على تراجع
بضغط قطاعات المال والعقارات والاتصالات والمواد
الأساسية والصناعات.

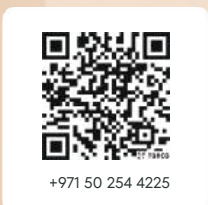
ومع ختام تعاملات، انخفض المؤشر العام 0.32%
إلى مستوى 1851 نقطة، وسط تعاملات بحجم 1.09
مليون سهم، بقيمة 351.84 ألف دينار، توزعت على

الأميري AL AMIRI محلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب
الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن
نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف. نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



للطلب أو
الإستفسار



بورصات عالمية

الأسهم الآسيوية تهوى إلى أدنى مستوياتها منذ 3 أشهر



«ميتا» لإصدار أسهم لتمويل التزاماتها الرأسمالية الضخمة في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي. وتزامن ذلك مع صعود خام برنت بنسبة 2% ليقترّب من 111.03 دولاراً للبرميل عقب تجدد الهجمات في الخليج، مما دفع المستثمرين للهروب نحو أصول الملاذ الآمن لتهبط عوائد سندات الخزينة الأمريكية لأجل 10 سنوات إلى 5.08%، وسط استمرار الضغوط على السندات الفرنسية التي تخطت عائداتها 5%، وتراجع العملات المشفرة وفي مقدمتها «بيتكوين» دون 83 ألف دولار.

بنسبة 2%، بينما انحدرت المؤشرات الكورية بأكثر من 4% وخسر مؤشر «هانغ سينغ» في هونغ كونغ ما يزيد عن 3%، مقترباً بالأسهم الصينية القيادية من حافة سوق هابطة فنية. وتصدرت شركات الرقائق خسائر المنطقة، إذ هوى سهم «طوكيو إلكترون» بنحو 6%، وتراجعت أسهم «سامسونغ» و«إس كيه هانكس» بنسب تجاوزت 4% و 5.7% على التوالي، وهبط سهم «علي بابا» بنسبة 6.5%. ورغم إغلاق وول ستريت على مكاسب طفيفة إثر إعلان «سبيس إكس» أولى أرباحها الفصلية وتجاوز إيرادات «ميتا» التوقعات، تبدد التفاؤل سريعاً في الأسواق الآسيوية بفعل خطة

هوت الأسهم الآسيوية بتعاملات الخميس إلى أدنى مستوياتها في قرابة ثلاثة أشهر، بقيادة موجة بيع واسعة في قطاع التكنولوجيا؛ حيث عجزت نتائج أعمال كبرى الشركات الأمريكية عن تهدئة مخاوف المستثمرين حيال تضخم تكاليف استثمارات الذكاء الاصطناعي، في حين فاقم تصاعد التوترات في منطقة الخليج صعود أسعار النفط وضغط على شهية المخاطرة عالمياً. وتراجع مؤشر «إم إس سي آي» الأوسع لأسهم آسيا والمحيط الهادئ خارج اليابان بنسبة 1.8% ليتجه نحو تسجيل رابع خسارة أسبوعية على التوالي، وهبط مؤشر «نيكي» الياباني

الأسهم الأوروبية تتراجع مع قفزة النفط.. و«ستوكس 600» يمحو مكاسب الجلسة السابقة



انخفض المؤشر «ستوكس 600» الأوروبي الخميس وبدد كل مكاسب الجلسة الماضية تقريباً، في وقت يقيم فيه المستثمرون مجموعة من نتائج أعمال الشركات وأدت أسعار النفط المرتفعة إلى زيادة الإحجام عن المخاطرة.

وتراجع المؤشر 0.84% إلى 639.05 نقطة بحلول الساعة 07:12 بتوقيت غرينتش، بعد أن ارتفع بأكثر من 0.9% الأربعاء. وتحول اهتمام المستثمرين إلى نتائج أعمال الشركات لتحديد موقفهم في ظل حالة الضبابية السياسية والاحتجاجات في فرنسا. وهبط سهم بنك «باركليز» 2.5% بعد إعلانه عن تسجيل أرباح للربع الثالث قبل الضرائب بلغت 2.3 مليار جنيه إسترليني (3.08 مليارات دولار) بما يقل عن توقعات المؤسسة المالية عند 2.4 مليار جنيه إسترليني. وتكدب المؤشر الفرعي لقطاع البنوك أكبر الخسائر بين القطاعات بهبوطه 2.1%.

وهوى سهم «إيرميس» للسلع الفاخرة 6.7% بعد أن أعلنت الشركة تسجيل إيرادات في الربع الثالث تقل قليلاً عن توقعات المحللين. لكن سهم «نستله» صعد 2.3% بعد الإعلان عن تسجيل نمو فاق التوقعات في مبيعات الشركة من العمليات الأساسية في الربع الثالث. وفي خطوة زادت من حذر المستثمرين الخميس، ارتفعت أسعار النفط بعد أن أثارت هجمات الحوثيين على السعودية مخاوف أوسع نطاقاً بشأن التصعيد وتعطيل الإمدادات. وتضررت أوروبا المعتمدة على الطاقة المستوردة من ارتفاع تكاليفها، مما أدى إلى زيادة الضغوط على الأسعار وأثر سلباً على مؤشر الأسهم الأوروبي.

بورصات عالمية

مؤشر نيكاي الياباني يتراجع 2.7% مع هبوط أسهم الرقائق الإلكترونية



مخاوف الإنفاق على الذكاء الاصطناعي تدفع الأسهم اليابانية للانخفاض والمؤشر «توبكس» يتراجع 1.1% تراجع المؤشر نيكاي الياباني الخميس مع انخفاض قطاع الرقائق الإلكترونية في ظل تزايد حذر المستثمرين إزاء توقعات الإنفاق في مجال الذكاء الاصطناعي. وهبط المؤشر نيكاي، الذي تغلب عليه أسهم قطاع التكنولوجيا، 2.7% ليغلق عند 62907.84 نقطة، متخليا عن جميع المكاسب التي سجلها الألباء والتي بلغت 0.9%. وانخفض المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 1.1%، بعد ارتفاعه أيضا 0.9% في السابق، وفق وكالة «رويترز».

وعلى الرغم من النتائج القوية بشكل عام، تراجعت أسهم شركة «لام ريسيرش» الأميركية المصنعة لمعدات الرقائق الإلكترونية في تداول ما بعد الإغلاق، إذ أشار كازويوشي سايتو المحلل في شركة «إيواي كوزمو سيكيوريتيز» إلى مخاوف بشأن الطلب من الصين.

وقال سايتو: «في الصين، كان هناك اندفاع لشراء معدات التصنيع قبل الموعد المحدد وسط مخاوف من تشديد اللوائح التنظيمية، ويبدو أن السوق لم تأخذ في الحسبان بشكل كامل العائد اللاحق».

كما أشار محلل الأسهم في «نومورا سيكيوريتيز» واتارو أكياما، إلى أن الأسهم اليابانية تأثرت بالفعل بتقارير الأرباح القوية التي صدرت بعد إغلاق السوق يوم الثلاثاء عن الشركتين الأميركيتين «سبب إس» و«سوبر مايكرو كومبيوتر»، مما جعلها عرضة لعمليات جني الأرباح في الجلسة الأحدث.

وقال: «تتطلع السوق إلى عام 2027، وإلى ما إذا كان الإنفاق الرأسمالي في مجال الذكاء الاصطناعي سيستمر، وهناك قدر كبير من الحذر بين المستثمرين».

وتصدرت أسهم قطاع الرقائق خسائر المؤشر نيكاي، إذ هوى سهم شركة «أدفانتست» 6%، وسهم شركة طوكيو إلكترو

المئوية على المؤشر نيكاي، وذلك عقب الإعلان عن ثغرات أمنية خطيرة في لغة البرمجة (بي.إتش.بي) مما دفع عدة حكومات أوروبية إلى إيقاف تشغيل مواقعها الإلكترونية لحماية أنظمتها.

وارتفعت أسهم شركة «شيفت» المزودة لخدمات تكنولوجيا المعلومات 8.6%، في حين ارتفعت أسهم شركة «باي كارنت» المتخصصة في استشارات تكنولوجيا المعلومات 3.8%.

7%.

وتراجعت أسهم شركة «فوجيكورا» المصنعة لكابلات مراكز البيانات 6.2%. كما تراجعت أسهم مجموعة «سوفت بنك» المستثمرة في الشركات الناشئة المتخصصة في الذكاء الاصطناعي 6.9%.

ومع ذلك ارتفعت أسهم بعض الشركات المرتبطة بالتكنولوجيا. إذ قفزت أسهم شركة الأمن السيبراني «ترند مايكرو» 8.7% لتسجل أكبر المكاسب من حيث النسبة

تراجعات جماعية للعقود الآجلة الأميركية.. ومؤشر «ناسداك» ينخفض 1.8%

الاستثمار في الذكاء الاصطناعي يؤدي ثماره في جوهر العمل». وأضاف أن الإنفاق يخضع لرقابة أفضل مما كان يُخشى، وذلك بعد أن قلصت «ميتا» نطاق توقعاتها لنفقات رأس المال المتعلقة بمراكز البيانات للعام بأكمله.

يأتي هذا التحرك عقب يوم إيجابي في وول ستريت، حيث حقق مؤشر ستاندر أند بورز 500 مكاسب لثلاثة أيام متتالية، بينما قفز مؤشر داو جونز 360 نقطة. وأغلق مؤشر ناسداك المركب مرتفعاً بنسبة 1%، مدعوماً بأداء شركتي «سبب إس» و«تسلا» وقد عززت النتائج الفصلية المذهلة لشركة سبب إس حماس المستثمرين لقطاع الذكاء الاصطناعي، مما أدى إلى ارتفاع أسهم شركتي «مايكرون تكنولوجي» و«أدفانسد مايكرو ديفاييسز» كما ساهمت أخبار شركة «سوبر مايكرو كمبيوتر» التي رفعت توقعاتها لإيرادات الربع الأول من السنة المالية في زيادة هذا الحماس.

وشهد يوم الأربعاء أيضاً تركيزاً على اتفاقيات سلسلة التوريد الأميركية لشركة «إنفيديا». فقد أعلنت عملاقة صناعة الرقائق عن خطط لتوسيع طاقتها الإنتاجية العالمية لتلبية الطلب المتزايد على منصتها للحوسبة المُسرَّعة ومنصة مصانع الذكاء الاصطناعي المتكاملة.

تراجعت العقود الآجلة للأسهم الأميركية في وقت مبكر من صباح الخميس بعد أن استوعب المستثمرون نتائج أرباح الربع الثالث لشركات التكنولوجيا الكبرى، بما في ذلك ميتا بلاتفورمز وتسلا.

وانخفضت العقود الآجلة لمؤشر ستاندر أند بورز 500 بنسبة 1.02%، وتراجعت لمؤشر ناسداك 1.8% بنسبة 1.8%. كما هبطت العقود الآجلة لمؤشر داو جونز الصناعي بنسبة طفيفة بلغت 0.66%، وفقاً لتقرير من شبكة «CNBC» اطلعت عليه «العربيةBusiness».

وشهدت الأسواق العالمية انخفاضاً مع ارتفاع أسعار النفط وتقييم المستثمرين لسلسلة من نتائج الأرباح.

وارتفعت أسهم «ميتا» بنسبة 0.74% في تداولات ما قبل افتتاح السوق. وكانت الشركة الأم لـ«فيسبوك» و«إنستغرام» قد حققت إيرادات فاقت التوقعات يوم الأربعاء، إلى جانب توقعات قوية للربع الحالي. في غضون ذلك، أعلنت «تسلا» عن نتائج أفضل من المتوقع في كل من الإيرادات والأرباح للربع الثالث. وانخفضت أسهم الشركة المصنعة للسيارات الكهربائية بنسبة 4.59% في تداولات ما قبل افتتاح السوق.

وقال الشريك والمدير الإداري الأول في «يوركفيل آيفز»، دان آيفز، في مذكرة تحليلية بعد إعلان أرباح «ميتا»: «أظهر الربع أن



گامکو انفست

«زين» و«Ooredoo» تطلقان منصة أبراج إقليمية بإتمام الإغلاق الأول للصفقة في قطر والكويت

دمج محفظتي أبراج زين الكويت (ITK) و Ooredoo قطر (الأبراج) تحت مظلة المنصة الجديدة

تمتلك كل من زين و Ooredoo حصة تبلغ 50% في منصة الأبراج الإقليمية

المنصة سترفع كفاءة رأس المال وستدعم تطوير البنية التحتية الرقمية وستحد البصمة الكربونية

وتابع الخرافي قائلاً «نتقدم بجزيل الشكر إلى الجهات التنظيمية في دولة الكويت على دعمها ورؤيتها الرشيدة خلال مراحل اعتماد هذه الصفقة».

ومن جانبه قال عزيز العثمان فخرو الرئيس التنفيذي لمجموعة Ooredoo «يمثل إتمام المرحلة الأولى من الإغلاق محطة بالغة الأهمية في مسار بناء منصة إقليمية للأبراج ضمنت لخلق قيمة مضافة كبيرة، مع وجود مسار واضح للتوسع من خلال مساهمات إضافية من أسواق أخرى».

وأضاف قائلاً «بهذا الإنجاز، نمضي قدماً في تنفيذ خططنا عبر مختلف قطاعات البنية التحتية الرقمية المحددة في استراتيجيتنا، في إطار مواصلتنا لبناء محفظة إقليمية رائدة».

وتابع: «نتوجه بجزيل الشكر إلى هيئة تنظيم الاتصالات ووزارة البلدية في دولة قطر على دعمهما ومساهمتهما في توفير بيئة تنظيمية محفزة طوال عملية الاعتماد والموافقات».

الجدير بالذكر أن كل من زين و Ooredoo ستحتفظان بالبنية التحتية النشطة الخاصة بهما، بما يشمل المعدات التقنية، والبرمجيات، وحقوق الملكية الفكرية اللازمة لتشغيل شبكات الاتصالات التابعة لكل منهما وإدارتها.



المشتركة الرامية إلى إنشاء منصات متخصصة ومستدامة وقابلة للتوسع تحقق قيمة أكبر من أصولنا، وتدعم جهود خفض البصمة الكربونية في المنطقة.

وأكد قائلاً «نحن على ثقة بأن منصة الأبراج ستؤدي دوراً متزايد الأهمية في ترسيخ الأسس الرقمية لكلتا الشركتين وتمكين الجيل المقبل من خدمات الاتصال والابتكار والنمو الاقتصادي للمجتمعات التي نعتز بخدمتها».

محافظ أبراج إضافية تدريجياً ضمن المنصة، وذلك وفقاً لشروط الإغلاق المعمول بها وبعد الحصول على الموافقات التنظيمية وغيرها من الموافقات المطلوبة.

وقال بدر ناصر الخرافي نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة زين «يمثل الإغلاق الأول لصفقة منصة الأبراج خطوة مفصلية في مسار تطور البنية التحتية الرقمية للشركتين وتعكس هذه الخطوة استراتيجيتنا

أعلنت كل من شركة الاتصالات المتنقلة ش.م.ك.ع (مجموعة زين)؛ رمز التداول: (ZAIN) و Ooredoo ش.م.ق.ع («Ooredoo»؛ رمز التداول: ORDS) اليوم عن إتمام الإغلاق الأول للصفقة التي تمهد لإطلاق منصة الأبراج الإقليمية المشتركة بينهما.

وأوضحت الشركتان في بيان صحفي أن هذا الإغلاق يجمع أصول الأبراج التابعة لكل من زين الكويت (ITK) و Ooredoo قطر (الأبراج) ضمن منصة إقليمية موحدة للأبراج مملوكة مناصفة بين المجموعتين (بحصة 50% لكل منهما)، تشمل هذه الأصول نحو 4,000 برج اتصالات.

وكشف البيان أنه من المتوقع أن تساهم الصفقة في خلق قيمة مضافة كبيرة من خلال زيادة وفورات الحجم، وتحسين كفاءة رأس المال، واعتماد نموذج تشغيلي مخصص يستند إلى البنية التحتية غير النشطة، ومع توسع نطاق أعمالها، ستدعم منصة الأبراج تقديم خدمات «البنية التحتية كخدمة»، ما يتيح لمشغلي الاتصالات الوصول إلى البنية التحتية بكفاءة رأسمالية أعلى، وتوفير الدعم لمسيرة التطور المستمر للبنية التحتية الرقمية في أسواق المنطقة.

الجدير بالذكر أنه من المرتقب أن يتم دمج

عطورات مقاميس

maqames -perfume
55205700

عطورات
التجار



استبيان «الاقتصادية»

(أكتوبر 2026)

السؤال

«هل تؤيد تقديم عرض إلزامي من الأغلبية المسيطرة والتي تشكل مجلس الإدارة للمتضررين من حالات الشطب ووقف الأسهم؟»

نعم

☐

لا

☐

عرض إلزامي للمتضررين في الشركات المدرجة

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود وموجهًا لجميع المستثمرين المؤسسيين المحترفين والأفراد وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً حول قضية محددة، مساهمة في إسرء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين.

ونطرح في استبيان أكتوبر 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات.

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أكتوبر يتمحور حول إمكانية تقديم عرض إلزامي من الأغلبية المسيطرة والتي تشكل مجلس الإدارة، للمساهمين المتضررين في حالات الشطب والوقف للأسهم؟

إذا كان القانون يفرض على المستثمر التي تتجاوز ملكيته 30% تقديم عرض إلزامي، وهو يمارس شراء إيجابي، فلماذا لا يكون هناك عرض إلزامي على الأغلبية المسيطرة التي تدير الشركة وتشكل مجلس الإدارة وتتحكم فيها باعتبارها المسؤولة عن أي مخالفات أو ممارسات سلبية تقع في الشركة وتقودها للشطب أو الوقف؟ وذلك كخيار عادل يرسخ الأمان الاستثماري ويُعطي من قيمة المسؤولية.

الأسواق المالية تمثل وعاء استثماري مهم لجموع الأفراد والمؤسسات، وتحوي أموالاً مؤسسية خاصة وعامة، والردع وتوفير أطر من الحماية بجزاءات حاسمة، والضرب بيد من حديد وتغليظ المسؤوليات تمثل أركاناً أساسية للثقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

3

2

1

عطورات
مقاميس
maqames -perfume
55205700

عطورات
التجار



الكويت: صادرات النفط الخام تعود إلى مستويات ما قبل الحرب

السعود : الإنتاج يتجاوز مليوني برميل يوميا وقادرون على الوصول إلى 2.7 مليون



الشيخ نواف سعود الصباح

زيادة السعة التخزينية المحلية ومصافيها الثلاثة في الخارج، كما أنها تستهدف زيادة طاقتها الإنتاجية من النفط إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول 2035، حيث تنتج حالياً نحو مليوني برميل يوميا انخفاضا من 2.6 مليون برميل يوميا قبل بدء حرب إيران.

الإجمالية 1.4 مليون برميل يوميا. وقد أعادت مؤخراً تشغيل جميع وحدات تكرير النفط الخام الثلاث في موقع الزور التابع لها عقب مشكلة في التيار الكهربائي في منتصف يوليو تموز. وأشار إلى أن مؤسسة البترول الكويتية تعمل على

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية عودة صادرات النفط الخام إلى مستوياتها التي كانت عليها قبل اندلاع الحرب الأمريكية الإيرانية، مع تحسن حركة الناقلات عبر مضيق هرمز.

وقال الرئيس التنفيذي للمؤسسة، الشيخ نواف الصباح، إن إنتاج الكويت ارتفع إلى أكثر من مليوني برميل يوميا، بعدما كان قد تراجع إلى مستويات شبه معدومة في ذروة الأزمة.

وأوضح أن الكويت قادرة على إعادة إنتاجها فوراً إلى مستوى ما قبل الحرب، البالغ 2.7 مليون برميل يوميا، بمجرد التوصل إلى اتفاق سلام.

لكن التعافي لا يشمل المنتجات النفطية المكررة بالوتيرة نفسها، إذ لا تزال الكويت تواجه نقصاً في ناقلات الديزل ووقود الطائرات، ما اضطرها إلى تقليص تشغيل بعض طاقتها التكريرية رغم تحسن صادرات الخام.

وفي تصريحات سابقة، قال الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نواف الصباح، إن المؤسسة تجري محادثات مع السعودية والإمارات بشأن خطوط أنابيب تصل إلى موانئهما، مؤكداً بالوقت ذاته على أن خطوط الأنابيب والمخزونات لا تغني عن حرية الملاحة عبر مضيق هرمز.

وتمتلك المؤسسة 3 مواقع تكرير تبلغ طاقتها

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

أصول التمويل الإسلامي تصل إلى 10.5 تريليون دولار بحلول 2030

المالية وتحسين كفاءة المعاملات. كما يضع التقرير الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية ضمن الاتجاهات التي يُتوقع أن تؤثر في المرحلة المقبلة من تطور الصناعة.

لكن نمو القطاع لا يقابله تطور مماثل في إعداد الكفاءات المتخصصة، ولا سيما في الأسواق الناشئة وأفريقيا جنوب الصحراء، ما يبرز الحاجة إلى الاستثمار في التعليم والتدريب المهني والبحث.

التوترات الجيوسياسية تختبر قدرة الأسواق على الصمود

رغم نمو الأصول، يحذر التقرير من أن التوترات الجيوسياسية والصراع في الشرق الأوسط قد يؤثران في أداء الصناعة خلال الفترة المقبلة. ويشير إلى أن الدول المتأثرة مباشرة أو غير مباشرة بالصراع تمثل نحو 75% من أصول التمويل الإسلامي العالمية، ما يجعل التطورات الإقليمية عاملاً مؤثراً في آفاق القطاع.

وأظهرت المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي قدرة على الصمود، مدعومة بقوة مستويات رأس المال والسيولة. في المقابل، تواجه أسواق أخرى مخاطر مرتبطة بالتضخم وتقلبات العملات وتشدد شروط التمويل، فيما قد تتعرض المؤسسات المالية غير المصرفية لضغوط نتيجة تراجع إنفاق المستهلكين واضطرابات قطاعات مثل السياحة والخدمات اللوجستية والتجارة.

وبالنسبة إلى شركات التكافل، تظل المطالبات المباشرة المرتبطة بالحرب محدودة عمومًا بسبب استثناء مخاطر الحرب من التغطيات التأمينية، لكن ارتفاع تكاليف إعادة التأمين وتقلبات الأسواق قد يفرضان ضغوطًا غير مباشرة. كما تظل الصناديق الإسلامية عرضة لتقلبات الأسواق العالمية.

وبينما تشير التوقعات إلى استمرار نمو أصول التمويل الإسلامي خلال السنوات المقبلة، فإن الوصول إلى أكثر من 10.5 تريليون دولار بحلول 2030 سيعتمد على استمرار توسع الخدمات المصرفية الإسلامية وأسواق الصكوك، إلى جانب قدرة الصناعة على تنويع أسواقها، وتطوير بنيتها التنظيمية والرقمية، والتعامل مع المخاطر الاقتصادية والجيوسياسية.



الأسواق القائمة والناشئة.

كما ارتفعت أصول المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية بنسبة 12% إلى 217 مليار دولار، مدفوعة بنشاط شركات التمويل والتكنولوجيا المالية الإسلامية والتأجير والتمويل الأصغر، خصوصًا في السعودية وباكستان. وزادت أصول التكافل بنسبة 9% إلى 146 مليار دولار، بدعم من الطلب على منتجات التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتوسع في قنوات التوزيع الرقمية.

الاستدامة والتحول الرقمي يعيدان تشكيل الصناعة

إلى جانب نمو الأصول، يرصد التقرير تطورات في الأطر التنظيمية والاستدامة والتكنولوجيا المالية. فقد أصبح لدى 60 دولة شكل واحد على الأقل من أشكال تنظيم التمويل الإسلامي، فيما اتسع نطاق الاهتمام بإرشادات الاستدامة، وإن ظل النشاط المرتبط بها أكثر تركّزًا في الأسواق المتقدمة. وسجلت إصدارات الصكوك المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة مستوى قياسيًا بلغ 23.8 مليار دولار في 2025، بينما وصلت قيمتها القائمة إلى 73.2 مليار دولار.

وفي الوقت نفسه، يتقدم التحول الرقمي مع تنامي دور التكنولوجيا المالية والخدمات المصرفية المفتوحة والصكوك المُرَمَّزة في عمليات التمويل والإصدار والتسوية، بما قد يسهم في توسيع الوصول إلى المنتجات

ملحوظة، في إشارة إلى تنامي النشاط في عدد من الأسواق الناشئة.

ويشير التقرير إلى أن إفريقيا وآسيا الوسطى تمثلان جبهتين جديدتين للنمو، بدعم من الإصلاحات التنظيمية، وتطوير الأطر القانونية، وتعزيز القدرات المؤسسية اللازمة لتوسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية.

السعودية تتصدر سوق الصكوك عالمياً للمرة الأولى

ظلت الخدمات المصرفية الإسلامية المكون الأكبر للصناعة، إذ بلغت أصولها نحو 4.58 تريليون دولار، بما يعادل قرابة 71% من إجمالي الأصول العالمية في 2025.

وفي أسواق رأس المال، ارتفعت إصدارات الصكوك بنسبة 14.5% على أساس سنوي إلى مستوى قياسي بلغ 291.4 مليار دولار، فيما تجاوزت قيمة الصكوك القائمة 1.1 تريليون دولار، بنمو 11%.

وشهدت السعودية تحولاً في خريطة السوق، بعدما أصبحت أكبر سوق للصكوك القائمة عالمياً للمرة الأولى بنهاية 2025، بقيمة 369 مليار دولار، متقدمة على ماليزيا التي بلغت قيمة صكوكها القائمة 359 مليار دولار. واستحوذ البلدان معاً على نحو ثلثي القيمة القائمة عالمياً.

في المقابل، سجلت الصناديق الإسلامية أسرع معدل نمو بين القطاعات الرئيسية، إذ ارتفعت الأصول المدارة بنسبة 22% إلى 375 مليار دولار، بدعم من الأداء القوي لأسواق الأسهم واتساع نطاق الإقبال عليها في

تتجه أصول صناعة التمويل الإسلامي العالمية إلى تجاوز 10.5 تريليون دولار بحلول عام 2030، بمتوسط نمو سنوي متوقع يبلغ نحو 9% خلال السنوات الخمس المقبلة، بعدما ارتفعت أصولها 9% على أساس سنوي إلى 6.5 تريليون دولار في 2025، بحسب تقرير تنمية التمويل الإسلامي لعام 2026، الصادر عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD) ومجموعة بورصة لندن (LSEG).

وجاء النمو مدفوعاً بالتوسع في الخدمات المصرفية الإسلامية، وتسجيل إصدارات الصكوك مستوى قياسيًا، إلى جانب الأداء القوي للصناديق الإسلامية وتطور الأطر التنظيمية. وبلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية 2,355 مؤسسة خلال 2025، فيما امتد حضور الصناعة إلى 98 دولة.

3 مناطق تستحوذ على 93% من الأصول

تتركز أصول التمويل الإسلامي جغرافيًا في دول مجلس التعاون الخليجي وبقية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا، التي تستحوذ مجتمعة على نحو 93% من الإجمالي العالمي.

وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على 41% من الأصول، مقابل 35% لبقية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و17% لجنوب شرق آسيا. وفي المقابل، لا تتجاوز حصة أوروبا 4%، وجنوب آسيا 2%، وفقًا للتقرير.

وعلى مستوى الدول، تصدرت إيران الأسواق من حيث إجمالي أصول التمويل الإسلامي بقيمة 2.19 تريليون دولار في 2025، تلتها السعودية بنحو 1.47 تريليون دولار، ثم ماليزيا بـ862 مليار دولار، والإمارات بـ532 مليار دولار، والكويت بـ227 مليار دولار، وقطر بـ214 مليار دولار.

وبعيدًا عن حجم الأصول، احتفظت ماليزيا والسعودية والإمارات واندونيسيا وباكستان بالمراكز الخمسة الأولى على مؤشر تنمية التمويل الإسلامي (IFDI)، الذي يقيس تطور الصناعة وفق خمسة محاور تشمل الأداء المالي والحوكمة والاستدامة والمعرفة والوعي. كما سجلت تركيا وتنزانيا وكينيا وبنين وأذربيجان وأوزبكستان مكاسب

صندوق النقد للشرق الأوسط... نفط بسعر 130 دولارا في سيناريو التصعيد

أما الدول المستوردة للطاقة فتواجه مزيجاً من تباطؤ النمو وارتفاع التضخم. وبذلك، لا تكمن المخاطرة في سعر البرميل وحده، بل في اجتماع الأسعار المرتفعة مع تعطل القدرة على إنتاج الطاقة ونقلها.

الإنتاج هبط من 33 إلى 19 مليون برميل يومياً

تكشف أرقام الإنتاج حجم الصدمة بصورة أوضح من حركة الأسعار. فقد انخفض إنتاج النفط لدى المصدرين المتضررين مباشرة من نحو 33 مليون برميل يومياً في فبراير إلى قرابة 19 مليوناً في مايو.

في المقابل، كانت السعودية والإمارات أقل تضرراً نسبياً بفضل محدودية الأضرار واستخدام خطوط أنابيب ومسارات تصدير بديلة. إلا أن الضغوط تجددت في أغسطس، عندما دفعت اضطرابات خطوط الأنابيب والملاحاة عبر باب المندب إنتاج السعودية إلى أدنى مستوى منذ بدء الصراع.

تعطل الطاقة، ودول مستوردة للنفط أظهرت صموداً يفوق المتوقع، فيما تتراجع الهوامش المالية والخارجية وتتزايد أهمية المؤسسات وتنويع طرق التجارة في تحديد قدرة الدول على مواجهة الصدمات.

استمرار الاضطرابات قد يدفع النفط إلى 130 دولاراً في 2027

يفترض السيناريو السلبي للصندوق استمرار الصراع حتى الربع الثاني من 2027، مع بقاء تعطل إنتاج النفط لدى المصدرين المتضررين قريبا من مستوياته المسجلة في 2026. ومع تآكل المخزونات والعوامل التي كبحت الأسعار حتى الآن، قد يرتفع متوسط النفط إلى نحو 130 دولاراً للبرميل.

لكن ارتفاع الأسعار لا يعوض بالضرورة خسارة الإنتاج. ففي هذا السيناريو، يقل الناتج الحقيقي للدول المصدرة المتضررة مباشرة بنحو 3.8% عن خط الأساس في 2027، بينما يرتفع التضخم بنحو 1.25 نقطة مئوية.

قد يصل متوسط سعر النفط إلى نحو 130 دولاراً للبرميل في 2027 إذا امتدت حرب الشرق الأوسط حتى الربع الثاني من العام المقبل واستمرت اضطرابات الإنتاج والتجارة، وفق سيناريو سلبي وضعه صندوق النقد الدولي، في واحدة من أبرز الإشارات التي يحملها تقريره الجديد عن آفاق اقتصادات المنطقة.

الرقم، الذي يزيد بنحو 45% على السيناريو الأساسي للصندوق، لا يعني بالضرورة مكاسب أكبر لمصدري النفط. فالاضطراب الذي يرفع الأسعار هو نفسه الذي يخفض أحجام الإنتاج ويعطل التجارة والنقل والاستثمار، ما يجعل بعض الاقتصادات المصدرة من أكبر المتضررين حتى مع صعود الخام.

ويرسم تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى» الصادر في أكتوبر 2026 صورة شديدة التباين: اقتصادات خليجية تتحمل جانباً كبيراً من صدمة

تأثرا بتراجع أداء استثماراته في السندات الصندوق السيادي النرويجي يتكبد خسائر بنحو 29 مليار دولار في الربع الثالث



تكبد صندوق الثروة السيادية النرويجي، الأكبر في العالم، خسائر بقيمة 278 مليار كرونة (29.22 مليار دولار) في الربع الثالث من العام، متأثرا بتراجع أداء استثماراته في السندات نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة.

وبلغت قيمة أصول الصندوق الذي يستثمر بشكل أساسي في الأسهم والسندات والعقارات في العالم، 22,014 تريليون كرونة نرويجية (نحو 2.36 تريليون دولار) في نهاية سبتمبر.

وخلال الربع الثالث من العام، انخفضت عوائد الصندوق بنسبة 0.5%، متأثرة بانخفاض استثماراته في السندات التي تراجعت بنسبة 3.5%، في حين حققت استثماراته في الأسهم والعقارات ارتفاعا محدودا في العوائد، وفقا لوكالة (فرانس برس).

وقال نائب الرئيس التنفيذي للصندوق تروند غراندي في بيان «كان عائد الصندوق قريبا من الصفر، بل أنهى الربع بتراجع طفيف، إذ أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى تراجع أداء استثماراتنا في الدخل الثابت».

أدى التضخم المستمر الذي غذاه خصوصا ارتفاع أسعار الطاقة المرتبط بالحرب في الشرق الأوسط، وقدرة الاقتصاد الأميركي على الصمود، إلى

السندات المتداولة في الأسواق، وخفض بالتالي قيمتها، ولا سيما السندات التي يمتلكها الصندوق.

في الربع الثالث. ونتج عن ارتفاع أسعار الفائدة زيادة كبيرة في عوائد السندات، ما قلل جاذبية

قيام عدد من البنوك المركزية، بينها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي، برفع أسعار الفائدة

عطورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700

عطورات
الشتاء

أرباح البنوك السعودية المدرجة ترتفع إلى 24.75 مليار ريال بالربع الثالث من 2026



المماثلة من العام الماضي. وسجلت البنوك العشرة نمواً في الأرباح بنسبة 6.84% وبفارق 4.71 مليار ريال عن الـ 9 أشهر الأولى من عام 2025م.

وبلغت الأرباح المجمعة للبنوك 73.58 مليار ريال في أول 9 أشهر من عام 2026م، مقابل 68.87 مليار ريال بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وحقق «الراجحي» أعلى صافي ربح خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام الجاري بواقع 20.87 مليار ريال، مسجلاً نسبة نمو بلغت 13.3%، يليه «الأهلي» بصافي 19.48 مليار ريال وبنسبة زيادة 4.57%، ثم «الرياض» بواقع 8.13 مليار ريال وبارتفاع 4.6%.

وارتفعت أرباح «الأول» 2.76% إلى 6.58 مليار ريال، تبعه «الإنماء» بصافي 4.86 مليار ريال ونمو 4%، ثم «بي اس اف» بواقع 4.38 مليار ريال وبارتفاع 6.9%، و«العربي» محققاً ربحاً بلغ 4.13 مليار ريال وبنسبة زيادة 4.1%.

كما ارتفعت أرباح «البلاد» 1.56% إلى 2.27 مليار ريال، ونمو أرباح «الاستثمار» 1.5% إلى 1.56 مليار ريال، ثم «الجزيرة» بواقع 1.32 مليار ريال وبنسبة زيادة بلغت 15.4%.

وشهدت أرباح البنوك السعودية المدرجة انخفاضاً، على أساس ربعي، بنسبة 0.46% مقارنة مع الربع الثاني من 2026م والتي بلغت خلاله 24.87 مليار ريال؛ متأثرة بانخفاض أرباح 6 بنوك بالربع الثالث عن الربع السابق.

الأرباح تتخطى 73.5 مليار ريال خلال 9 أشهر

وأظهرت الإحصائية تسجيل أرباح قوية لقطاع البنوك بالسوق السعودي في الـ 9 أشهر الأولى من عام 2026م؛ حيث زادت أرباح جميع البنوك مقارنة مع الفترة

وجاء «مصرف الإنماء» في المرتبة الخامسة بصافي ربح بلغ 1.59 مليار ريال رغم تراجع بنحو 0.2%، يليه البنك السعودي الفرنسي «بي اس اف» بواقع 1.51 مليار ريال وبنسبة بلغت 11.5%، ثم البنك العربي الوطني «العربي» بواقع 1.35 مليار ريال ونمو 1.66%.

وسجلت 3 بنوك أرباحاً أقل من المليار ريال؛ وهي بنك البلاد والبنك السعودي للاستثمار وبنك الجزيرة بصافي ربح بلغ 740.2 مليون ريال و506.9 مليون ريال و471.6 مليون ريال على التوالي.

ارتفعت أرباح البنوك المدرجة في سوق الأسهم السعودية بنسبة 4.8% خلال الربع الثالث من عام 2026م على أساس سنوي، وبنسبة تقدر بـ 1.13 مليار ريال عن أرباحها في الربع المماثل من العام الماضي.

وبحسب إحصائية مجمعة لـ«معلومات مباشر»، بلغت أرباح البنوك المدرجة في السوق الرئيسية، وعددها 10 بنوك، ما يزيد عن 24.75 مليار ريال بالربع الثالث من العام الحالي، لترتفع مقارنة مع الربع نفسه من العام 2025م والبالغة خلاله 23.62 مليار ريال. وأكد «مصرف الراجحي» تفوقه على مستوى أرباح البنوك السعودية بالربع الثالث من 2026؛ بعد تحقيقه أعلى صافي ربح بواقع 7.1 مليار ريال، وبنسبة نمو بلغت 11.73%.

فيما حل البنك الأهلي السعودي «الأهلي» في المرتبة الثانية بواقع 6.45 مليار ريال، بعد أن تراجعت أرباحه بنسبة 0.29% على أساس سنوي.

وزادت أرباح بنك «الرياض» بنسبة 6.6% إلى 2.865 مليار ريال، يليه البنك السعودي الأول «الأول» بصافي ربح بلغ 2.165 مليار ريال وبارتفاع يقارب الـ 1% مقارنة مع الربع الثالث من عام 2025م.

«المركزي القطري» يكشف تطور أبرز مؤشرات القطاع المصرفي خلال سبتمبر

كشفت أحدث البيانات الصادرة عن مصرف قطر المركزي عن تسجيل أداء إيجابي للقطاع المصرفي خلال شهر سبتمبر 2026؛ مدعوماً بزيادة الأصول الإجمالية للبنوك التجارية لتلامس مستويات قياسية، ونمو السيولة المحلية (عرض النقد 2)، فضلاً عن زيادة التسهيلات الائتمانية. تزامنت تلك المعطيات مع استمرار التراجع السنوي لعجز صافي الأصول الأجنبية، رغم ارتفاعه للشهر الثالث على التوالي عند أعلى مستوى منذ المسجل في ختام مارس 2026 البالغ حينها 434.24 مليار ريال، وتسجيل انخفاض في حجم ودائع العملاء الإجمالية.

ارتفعت الأصول الإجمالية للبنوك التجارية في ختام سبتمبر الماضي بنسبة 2.79% عند 2.21 تريليون ريال، مقابل 2.15 تريليون ريال في الشهر المناظر من عام 2025، كما زادت الأصول بنحو 0.45% عن مستواها في أغسطس 2026 البالغ 2.20 تريليون ريال، وارتفعت 2.66% منذ بداية العام.

ساهم في الارتفاع السنوي للأصول، زيادة حجم الأصول الأجنبية للبنوك التجارية بنسبة 23.37% على أساس سنوي، إلى 403.77 مليار ريال، مقارنة بـ 327.28 مليار ريال في سبتمبر 2025، كما نمت شهرياً بنسبة 2.41%.

وحد من ارتفاع إجمالي الأصول، تراجع حجم الاحتياطيات للبنوك التجارية بواقع 12.55%؛ إذ وصلت في سبتمبر 2026 إلى 63.49 مليار ريال، علماً بأنها كانت تبلغ 72.60 مليار ريال في الشهر المماثل ن العام السابق، فيما ارتفعت 3.20% على أساس شهري. وفي السياق ذاته، بلغت قيمة الأصول المحلية للبنوك في ختام الشهر الماضي 1.74 تريليون ريال، بانخفاض 0.57% قياساً بـ 1.75 تريليون ريال في ختام سبتمبر 2025، كما انخفضت شهرياً بمعدل 0.24%.

كشف المسح النقدي الصادر عن «المركزي» تسجيل عجز صافي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية في قطر تراجعاً سنوياً بـ 9.04% في ختام الشهر الماضي؛ وذلك رغم مواصلته الارتفاع للشهر الثالث على التوالي عند أعلى مستوى منذ شهر مارس 2026. سجلت البنوك التجارية عجزاً في صافي أصولها الأجنبية بقيمة 432.46 مليار ريال في نهاية سبتمبر 2026، مقارنة بالمستوى المسجل في الشهر المناظر من العام السابق البالغ 475.42 مليار ريال، فيما ارتفعت 1.60% على أساس شهري.

دعم التراجع السنوي للعجز زيادة إجمالي الأصول الأجنبية للبنوك التجارية 23.37% إلى 403.77 مليار ريال، مقارنة بـ 327.28 مليار ريال في سبتمبر 2025، فضلاً عن نموها الشهري بنسبة 2.41%.

ووفق المسح، فقد ارتفعت المطلوبات الأجنبية للبنوك التجارية بنسبة 4.18% على أساس سنوي عند 836.22 مليار ريال في سبتمبر 2026، مقابل 802.7 مليار ريال في الشهر نفسه من العام المنصرم، كما نمت شهرياً بمعدل يبلغ 1.99%.

النفط يقفز لأعلى مستوى منذ مايو وخام برنت يرتفع 3% عند مستوى 112.17 دولار للبرميل

ارتفعت أسعار خام برنت الخميس إلى أعلى مستوياتها منذ مايو نتيجة مخاوف من تصعيد أوسع نطاقاً للصراع في المنطقة وحدوث مزيد من الاضطرابات في إمدادات الخام من الشرق الأوسط.

وبحلول الساعة 08:18 بتوقيت غرينتش، صعدت العقود الآجلة لخام برنت 3.35 دولار أو 3.08% إلى 112.17 دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى لها منذ 18 مايو. ووصلت الأسعار إلى 112.55 دولار للبرميل في وقت سابق من الجلسة.. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.68 دولار أو 2.76% إلى 99.83 دولار للبرميل. وقال محلل النفط في بي.في.إم تاماس فارجا: «تفتقر الجهود الرامية إلى تخفيف التوتر، سواء في أوكرانيا أو في الشرق الأوسط، إلى المصداقية... فالتقارير التي تشير إلى أن صادرات النفط من الشرق الأوسط تتجاوز مستويات ما قبل الصراع تقابلها بقوة الهجمات على السفن في مضيق هرمز».

وأضاف: «لا تهدئة متوقعة حتى انتخابات التجديد النصفي في الولايات المتحدة، وهو ما من شأنه أن يبقي أسعار النفط مرتفعة».

وقدر محللو مورغان ستانلي في مذكرة أن صادرات الخام من الشرق الأوسط بلغت نحو 17 مليون برميل يومياً الأسبوع الماضي.

وشنت ميليشيا الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران هجمات على عدة أهداف الأربعاء مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ثمانية آخرين في مطار مدني بمدينة الدمام السعودية، فيما قُتل شخصان في هجوم بطائرة مسيرة استهدف حقلاً نفطياً سعودياً.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الطاقة السعودية إنه تم صباح يوم الأربعاء الموافق 21 أكتوبر 2026م، اعتراض طائرة مسيّرة من قبل الدفاعات الجوية لمحاولتها استهداف أحد المعامل في حقل شبيبة التابع لشركة «أرامكو» السعودية بالمنطقة الشرقية.

وأوضح المصدر أن الحادث أسفر عن نشوب حريق في مركبة تابعة لأحد المقاولين العاملين في الحقل، خارج أسوار المعمل، ودون تأثير في العمليات التشغيلية.

وفي سياق آخر، أفادت وسائل إعلام إيرانية الأربعاء بسماع دوي انفجارات في منطقة سيريك بجنوب إيران وأشارت إلى أن طبيعة هذه الانفجارات ومصدرها لا يزالان مجهولين.

وأفادت وسائل إعلام إيرانية الأربعاء بسماع دوي انفجارات في منطقة سيريك بجنوب إيران وقالت إنه لم تتضح بعد طبيعة هذه الانفجارات ومصدرها.

وسط تصاعد التوتر بين إيران وأميركا، وتبادل التهديدات والتحذيرات، أعلن الحرس الثوري الإيراني تعرض أربع سفن لضربات واندلاع النيران فيها بشمال الخليج.

سعر بتكوين يهبط دون 82 ألف دولار مع تراجع شهية المخاطرة



تراجعت بتكوين دون مستوى 82 ألف دولار الخميس بعدما أثر تجدد الضغوط في مختلف الأسواق العالمية سلباً على العملات المشفرة، لتمحو المكاسب التي حققتها في وقت سابق من الأسبوع.

هبطت العملة المشفرة الأكبر في العالم بما يصل إلى 3.6% وحامت قرب 81900 دولار في الصباح الباكر في نيويورك. كما تراجعت العملات المشفرة الأصغر، «إيثريوم» و«سولانا» و«إكس آر بي»، بما بين 3% و4% تقريباً.

ضغوط على الأصول عالية المخاطر

تزامن تراجع بتكوين مع موازنة المستثمرين بين نتائج متباينة لشركات التكنولوجيا وتساعد التوترات في الشرق الأوسط الذي دفع أسعار النفط إلى الارتفاع. وانخفضت الأسهم الآسيوية والأوروبية، إلى جانب العقود الآجلة للأسهم الأميركية، بينما صعد مزيج «برنت» فوق 112 دولارات للبرميل.

قالت كارولين مورون، الشريكة المؤسسية لشركة «أوربت ماركيتس» (Orbit Mar-kets)، إن تراجع الأسهم أعاد بتكوين إلى نطاق تداولها الأخير.

وأضافت: «نتوقع إعادة اختبار مستوى 85 ألف دولار خلال الأيام المقبلة، لكن الثقة في هذا الاتجاه ستظل محدودة»، لافتة إلى أن الإشارات المتشددة من مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد تضغط على معنويات المستثمرين.

تدفقات صناديق بتكوين تعود إلى الارتفاع

بدت مؤشرات الطلب المؤسسي على بتكوين آخذة في التحسن خلال الأيام الماضية، مع تسجيل صناديق المتداولة تدفقات قوية.

وسجلت صناديق بتكوين الفورية المدرجة في الولايات المتحدة صافي تدفقات داخلية بقيمة 1.1 مليار دولار منذ بداية الأسبوع الجاري، لتعوض بذلك صافي التدفقات الخارجة البالغ 909.6 مليون دولار خلال الأسبوعين السابقين.

سوق الخيارات تظهر طلباً على التحوط من الهبوط

في المقابل، لا تزال أسعار عقود الخيارات على منصة «ديربيت» (Deribit) تشير إلى تفضيل المستثمرين التحوط من الهبوط. وسجلت أكبر المراكز المفتوحة في خيارات بيع بتكوين التي تنتهي صلاحيتها الجمعة سعر تنفيذ عند 78 ألف دولار.

تراجعت بتكوين بنحو الثلث مقارنة بمستواها القياسي، الذي تجاوز 126 ألف دولار قبل عام. وأثار تعافي العملة منذ أغسطس بعض الآمال في إمكانية إعادة

اختبار مستوى 100 ألف دولار خلال العام الجاري، إلا أن الاضطرابات الأخيرة في الأسواق، المرتبطة جزئياً بالمخاوف بشأن الإنفاق على الذكاء الاصطناعي، قلصت تلك التوقعات. وقال براتيك كالا، مدير المحافظ الاستثمارية لدى صندوق التحوط المتخصص في الأصول الرقمية «أبولو كريبتو» (Apolo Crypto): «أظهرت بتكوين مرونة كبيرة للغاية في مواجهة الصدمات الاقتصادية الكلية وتراجع التداولات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي. ومن المتوقع أن تكون الخطوة التالية نحو الارتفاع».

عطورات

مقاميس
maqames -perfume
55205700

بخور
النخبة

تحليب ياللي الطيب مايزهي إلا في شموخك



صندوق النقد: 2027 عام مفصلي لمصدري النفط ومستورديه في المنطقة العربية



إلى مستويات النشاط المعتادة، مشيراً إلى احتمال ظهور «ندوب» اقتصادية في بعض الأنشطة حتى بعد استقرار الأوضاع.

لكنه حذر من أن الدول النفطية التي تمتلك هوامش مالية محدودة قد تواجه ضغوطاً أكبر إذا واصلت السحب من احتياطاتها لامتناس تداعيات الصدمة، ما يجعل إدارة المالية العامة والمحافظة على هوامش الأمان أولوية خلال المرحلة المقبلة.

الذكاء الاصطناعي في مواجهة عبء النفط

لا تقتصر معادلة 2027 على المخاطر. فبحسب أزغور، يمثل الذكاء الاصطناعي وقطاعات المستقبل فرصة مهمة لاقتصادات المنطقة، وإن كانا ينطويان أيضاً على مخاطر تصحيح في الأسواق إذا تغيرت التوقعات بشأن العوائد. وأشار أزغور إلى أن السعودية والإمارات وقطر تتصدر الاستثمارات الإقليمية في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا، بأكثر من 150 مليار دولار، بما يتجاوز 5% من الناتج المحلي الإجمالي، مؤكداً أن تعظيم العائد من هذه الاستثمارات يتطلب بناء كتلة إقليمية أكبر، وتوسيع التعاون بين الاقتصادات الخليجية، وربطها بصورة أوثق بدول المشرق والمتوسط. وفي خلاصة الدرس الذي أفرزته الصدمات المتلاحقة منذ جائحة كورونا بالنسبة إلى دول المنطقة، يقول أزغور: «يمكن أن تنجح وحدها، لكنها تستطيع أن تنجح بصورة أفضل بكثير مع الآخرين».

التدخل، ومؤسسات ذات مصداقية، إلى جانب القدرة على رصد المخاطر قبل تحولها إلى صدمات.

تفاوت بين مصدري النفط ومستورديه

تتباين تداعيات الأزمة بشدة بين اقتصادات المنطقة. فبينما تواجه بعض الدول المصدرة للطاقة ضغوطاً على الإنتاج والاحتياطيات والمالية العامة، استفادت اقتصادات مستوردة للنفط من قوة تحويلات العاملين والسياحة والتجارة وتدفقات رأس المال.

وأشار تقرير الصندوق إلى أن اقتصادات مستوردة للنفط، من بينها مصر والأردن والمغرب وباكستان وتونس، أظهرت قدراً كبيراً من الصمود خلال النصف الأول من 2026، مدعومة بالتحويلات والسياحة وبقاء الظروف المالية داعمة نسبياً. لكن كلفة الأموال ستكون من أبرز ملفات 2027. وحذر أزغور من أن ارتفاع أسعار الفائدة أو تشدد شروط التمويل قد يجعل الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية أكثر صعوبة وكلفة، خصوصاً للدول ذات مستويات الدين المرتفعة.

الدعم خفف التضخم.. بتكلفة

لفت أزغور إلى أن برامج دعم الطاقة ساعدت في الحد من انتقال ارتفاع أسعار النفط إلى المستهلكين، خصوصاً في اقتصادات الخليج، لكنها نقلت جزءاً من الكلفة إلى الميزانيات العامة.

واعتبر أن التحدي أمام دول مجلس التعاون الخليجي يتمثل في إدارة مرحلة الانتقال وإعادة القطاعات المتضررة

قال جهاد أزغور، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، إن 2027 سيكون عاماً مفصلياً لاقتصادات المنطقة، سواء المصدرة للنفط أو المستوردة له، مع تحول الأولويات من امتصاص صدمة الحرب والطاقة إلى تعزيز القدرة على الصمود، وتأمين التمويل، وإعادة بناء البنية التحتية ومسارات التجارة على أسس أكثر مرونة.

وخلال إطلاق تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي للشرق الأوسط وآسيا الوسطى: الإبحار وسط حالة عدم اليقين.. تعزيز الصمود في أوقات صعبة» في دبي، قال أزغور إن الدول المستوردة للنفط ستحتاج إلى مراقبة أسعار الفائدة وشروط الوصول إلى أسواق التمويل الدولية، لا سيما الاقتصادات ذات المديونية المرتفعة واحتياجات التمويل الكبيرة.

أما الدول المصدرة للنفط، فتواجه اختباراً مختلفاً يتعلق بقدرة البنية التحتية للطاقة ومسارات التصدير على تحمل صدمات أكثر تواتراً، بعدما تعرضت المنطقة لما وصفه أزغور بأنه «أعمق صدمة نفطية في التاريخ» و«أكبر صدمة طاقة»، من دون أن ينتقل كامل أثر تراجع الإنتاج إلى الأسعار.

«تكاملي إقليمي 2.0»

يرى أزغور أن الأزمة كشفت الحاجة إلى مرحلة جديدة من التعاون، داعياً إلى «نسخة 2.0 من التكامل الإقليمي» تقوم على الاستثمار المشترك في البنية التحتية، وتقليص الحواجز أمام التجارة والمعاملات، وتعميق التكامل المالي.

ونوّه بأن دول مجلس التعاون الخليجي كانت «استباقية جداً» في تنويع اقتصاداتها وتوسيع النشاط غير النفطي، لكن الأزمة أظهرت أن «القيام بذلك معاً أكثر فاعلية»، سواء من خلال استخدام بنية تحتية مشتركة أو الاستثمار في بدائل تحد من مخاطر تعطل مسار أو منشأة رئيسية.

أضاف أن بناء الصمود لا ينبغي أن يقتصر على الاستعداد «للأيام السيئة»، إذ يمكن لتعميق الأسواق والتكامل المالي أن يدعم النمو أيضاً في الظروف الطبيعية، فيما يخفف الاستثمار المشترك كلفة إنشاء البنية التحتية والقدرات الاحتياطية.

الخليج أمام «أصعب صدمة»

وصف أزغور الأزمة بأنها «أصعب صدمة مرت بها المنطقة»، خصوصاً بالنسبة إلى الخليج، لكنه شدد على تفاوت أثرها بين الدول بحسب هيكل الاقتصاد، وحجم الاحتياطيات، وكفاءة المؤسسات، وسرعة الاستجابة.

ويتوقع صندوق النقد انكماش اقتصادات الخليج خلال 2026، قبل انتعاش قوي في 2027 مع استعادة إنتاج الطاقة وتعافي التجارة تدريجياً.

ويربط أزغور قدرة الاقتصادات على الصمود بأربع ركائز رئيسية: السياسات، والاحتياطيات والهوامش المالية، وقوة المؤسسات، والقدرة على استشراف المخاطر.

فالاقتصادات الأكثر قدرة على التحرك، برأيه، هي التي تمتلك أدوات يمكن نشرها سريعاً، واحتياطيات كافية لتمويل

الإمارات تطلق منصة موحدة للفرص الاستثمارية في 6 قطاعات ذات أولوية

الكهربائي ذات الجهد المنخفض والمتوسط في قطاع الطاقة المتجددة، والمنصات الرقمية الحكومية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات المدفوعات الفورية والمنصات المرتبطة بها في قطاع الخدمات المالية.

تعكس المبادرة نهجاً وطنياً منسقاً للترويج للفرص الاستثمارية، إذ تضم المنصة ملفات تعريفية تستعرض المقومات الاستثمارية لكل إمارة، ونقاط القوة في قطاعاتها الاقتصادية وبنيتها التحتية، لمساعدة المستثمرين على تحديد الموقع الأكثر توافقاً مع أهدافهم الاستثمارية.

وإلى جانب إتاحة رؤية واضحة للمستثمرين الدوليين بشأن فرص المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني عبر قطاعاته الراسخة والناشئة، توضح المنصة أوجه الدعم التي تقدمها وزارة الاستثمار، وتوفر نقطة اتصال موحدة تتيح التواصل المباشر مع مستشاري الوزارة للحصول على الدعم والتوجيه خلال مختلف مراحل الرحلة الاستثمارية.

الوطنية للاستثمار 2031، ينصب التركيز على توجيه رؤوس الأموال العالمية نحو القطاعات ذات الأولوية، بما يعزز القدرات الوطنية، ويدفع جهود التنويع الاقتصادي، ويدعم القدرة التنافسية لدولة الإمارات على المدى الطويل. وتستهدف الاستراتيجية الوطنية للاستثمار 2031 رفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر السنوية الواردة إلى 240 مليار درهم (65 مليار دولار)، وزيادة رصيد الاستثمار الأجنبي إلى 2.2 تريليون درهم (600 مليار دولار) بحلول عام 2031. تستعرض المنصة في مرحلتها الأولى فرصة استثمارية رئيسية في كل قطاع من القطاعات الستة ذات الأولوية، مع إتاحة الاطلاع على الفرص المتاحة أو تصنيفها بحسب القطاع.

وتشمل الفرص تصنيع المكونات ضمن قطاع التصنيع، ومشروعات تحديث المنشآت لخفض الانبعاثات الكربونية في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وتصنيع مدخلات المعالجة الحيوية في قطاع الرعاية الصحية وعلوم الحياة. كما تضم الفرص تصنيع معدات التوزيع والتحكم

أطلقت وزارة الاستثمار الإماراتية منصة «الفرص الاستثمارية»، لتكون بوابة وطنية موحدة تتيح للمستثمرين الدوليين الوصول إلى مجموعة مختارة من الفرص الاستثمارية في 6 قطاعات ذات أولوية.

ويأتي إطلاق المنصة، بحسب وكالة الأنباء الإماراتية «وام»، في ظل الأداء القياسي لدولة الإمارات، التي حلت في المرتبة التاسعة عالمياً بين أفضل وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر، وفق تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «وونكتاد» لعام 2026، بعدما سجلت تدفقات استثمار أجنبي مباشر واردة بقيمة 177.3 مليار درهم (48.3 مليار دولار) خلال عام 2025، محققة مستويات قياسية للعام الرابع على التوالي.

وأكد محمد حسن السويدي، وزير الاستثمار الإماراتي، أن الدولة أرست منظومة استثمارية منفتحة تتمحور حول المستثمر، وتواصل استقطاب رؤوس الأموال والشركات والمواهب من مختلف أنحاء العالم.

وقال السويدي إنه مع المضي قدماً في تنفيذ الاستراتيجية

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

طلبات البطالة الأمريكية تقترب من أدنى مستوياتها منذ 57 عاما

تراجعت طلبات إعانة البطالة الجديدة في الولايات المتحدة إلى مستويات تقترب من أدنى مستوياتها منذ 57 عاماً خلال الأسبوع الماضي، في مؤشر على استمرار انخفاض تسريح العمال واستقرار سوق العمل.

وقالت وزارة العمل الأمريكية، الخميس، إن الطلبات الأولية للحصول على إعانات البطالة انخفضت بمقدار 6 آلاف طلب، لتصل إلى 194 ألف طلب بعد التعديل الموسمي في الأسبوع المنتهي في 17 أكتوبر، مقارنة بتوقعات الاقتصاديين البالغة 200 ألف طلب.

وتقرب الأرقام من مستوى 189 ألف طلب المسجل في منتصف يوليو، وهو الأدنى منذ عام 1969.

ويرى اقتصاديون أن قوة الطلب المحلي وارتفاع أرباح الشركات يساعدان في الحد من تسريح الموظفين، رغم المخاوف من أن تؤدي الضغوط المالية وارتفاع أسعار الفائدة، بالتزامن مع تداعيات الحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران على التضخم، إلى إضعاف سوق العمل العام المقبل.

وأظهر التقرير ارتفاع عدد المستفيدين المستمريين من إعانات البطالة بمقدار 25 ألفاً، ليصل إلى 1.728 مليون شخص خلال الأسبوع المنتهي في 10 أكتوبر، وهو مؤشر على التوظيف.

وتشير البيانات إلى استمرار حالة التوظيف المحدود والتسريح المحدود، في ظل تباطؤ التعيينات بسبب الضبابية المرتبطة بالحرب والرسوم الجمركية.

ويتوقع اقتصاديون أن يبقى الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة دون تغيير في اجتماعه الأسبوع المقبل، مع احتمال رفعها مجدداً في ديسمبر.

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

50300624 **الاقتصادية**
ALEQTISADYAH

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!

العالم يتهاافت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

للتسويق العدل مخاطرة المستثمر الأجنبي الذي يملك بئهم في أي شركة على العقار الكويتي

للتسويق العدل مخاطرة المستثمر الأجنبي الذي يملك بئهم في أي شركة على العقار الكويتي

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

صدقت «الاقتصادية» في الإفصاح

وتأخر «بيتك» في الإفصاح

الحكومة 20 أكتوبر

مطلوب ضوابط إضافية من وألح

مطلوب ضوابط إضافية من وألح

الحكومة 20 أكتوبر

مطلوب ضوابط إضافية من وألح

مطلوب ضوابط إضافية من وألح



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الالكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf